الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

المركز الجامعي نور البشير البيض

معهد العلوم الاقتصادية و التسيير و علوم التجارية

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة للاستكمال متطلبات شهادة الماستر الأكاديمي شعبة علوم اقتصادية

تخصص: إقتصاد كمي

بعنوان:

إشكالية تطوير الجنوب الكبير في الجزائر

من إعداد الطلبة:

- بن سعود محمد
- بلغازي رمضان

تحت إشراف الأستاذ:

- الدكتور بكريتي لخضر

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الإسم و اللقب	الدرجة العلمية	المؤسسة	الصفة
د.بوبكر محمد	أستاذ محاضر "أ"	المركز الجامعي البيض	الرئيس
د.بكريتي لخضر	أستاذ محاضر "أ"	المركز الجامعي البيض	المشرف
د.مساهل عبد الرحمان	أستاذ محاضر "أ"	المركز الجامعي البيض	الممتحن

السنة الجامعية: 2023/2022

الإهداء

أهدي عملي هذا :

إلى تلك المرأة العظيمة التي ربت و علمت التي لطالما

نظرت لعينيها لأستمد منها قوتي لإكمال مسيرتي العلمية

تقف كلماتي عاجزة عن شكرك يا حبيبة

إلى أمي الحنونة و الغالية.

إلى روح أبي الزكية الطاهرة.

إلى إخوتي: عبد القادر، أحمد، علي، الحرة، سميرة .

إلى كتاكيت العائلة: سالم، ضحى .

إلى صديقي بوحفص و العربي.

إلى كل أصدقائي و زملائي كل بإسمه .

و ها نحن نطوي سهر الليالي و تعب الأيام .

إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من بعيد أو قريب . .

محمد

الإهداء

أهدي عملي هذا :

إلى التي حثتني على العلم و العمل رمز التضحية و نبع الحنان

إلى نور عيوني أمي الغالية .

إلى من أطفأ سنين عمره شموعا ليضيء دنياي

و يعيد لي طرق النجاح و يعينني في مسيرتي الدراسية

إلى أبي الغالي .

إلى كل أصدقائي و زملائي كل بإسمه .

إلى من سرنا سويا لشق طريق النجاح .

و ها نحن نطوي سهر الليالي و تعب الأيام .

إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من بعيد أو قريب . .

رمضان

الشكر و التقدير

نتقدم بخالص الشكر و كثير الاحترام للأستاذ المشرف

الدكتور بكريتي لخضر على إشرافه و سخائه

بإرشاداته و توجيهاته التي أفادتنا طيلة هذا العمل.

كما نتوجه بوافر الشكر والتقدير و الامتنان لجميع

أساتذة معهد العلوم الإقتصادية و التسيير و علوم التجارة.

و أخيرا لا يسعنا إلا أن نشكر كل من ساهم في هذا

العمل من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة.

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	–
الشكر والتقدير	–
فهرس المحتويات	–
قائمة الجداول	–
قائمة الأشكال	–
قائمة المختصرات	–
مقدمة	–
الفصل الأول: التطور الإقتصادي بالجنوب الجزائري	
المبحث الأول: ماهية التطور الإقتصادي	08
المطلب الأول: مفهوم التطور والنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	08
المطلب الثاني: عوامل التطور الاقتصادي	11
المطلب الثالث: اهداف التطور الاقتصادي	14
المبحث الثاني: نظرة حول مشاريع التنمية في الجنوب	15
المطلب الاول: مشاريع تطوير الطاقة الشمسية	15
المطلب الثاني: مشاريع تنمية السياحة	17
المطلب الثالث: مشاريع تنموية اخرى	20
المبحث الثالث: الإمكانيات المتاحة للنهوض بالجنوب الجزائري	22
المطلب الأول: الإمكانيات الفلاحية	22

فهرس المحتويات

المطلب الثاني: الإمكانيات الصناعية	23
المطلب الثالث: الإمكانيات السياحية	25
الفصل الثاني: مشاكل ومعيقات التطور بالجنوب الجزائري	
المبحث الأول: واقع الاستثمارات بالجنوب	30
المطلب الاول: واقع الاستثمار بالجزائر	30
المطلب الثاني: معوقات الاستثمار بالجنوب (الطبيعية والبشرية)	37
المبحث الثاني: البنية التحتية بالجنوب	41
المطلب الاول: واقع البنية التحتية بالجنوب	41
المطلب الثاني: تأثير نقص البنية التحتية على التطور الاقتصادي	46
المبحث الثالث: المناخ بالجنوب	48
المطلب الاول: وضعية المناخ بالجنوب	48
المطلب الثاني: المناخ كمعيق طبيعي واقتصادي	49
الفصل الثالث: البدائل الإقتصادية لتطوير الجنوب الجزائري	
المبحث الأول: السياحة كبديل اقتصادي	55
المطلب الأول: العرض و الطلب السياحي	55
المطلب الثاني : مقومات السياحة الصحراوية في الجزائر	61
المطلب الثالث: دور الإعلام في الترويج للسياحة الصحراوية	66
المبحث الثاني: الزراعة كبديل اقتصادي	72
المطلب الأول: واقع الزراعة الصحراوية	72

فهرس المحتويات

المطلب الثاني: مقومات الزراعة الصحراوية	78
المطلب الثالث: معوقات الزراعة الصحراوية	83
الخاتمة	86
قائمة المراجع	90

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	المطارات الدولية بالجنوب الجزائري	42
02	المطارات الوطنية بالجنوب الجزائري	43
03	طول شبكة السكك الحديدية في الجزائر	45
04	تطور عدد الوكالات السياحية في الجزائر	59
05	وضعية الحضيرة الفندقية الوطنية لسنة 2020	60
06	وصول السياح خلال موسم السياحة الصحراوية	61
07	تطور طاقات الإيواء المنتج الصحراوي ونسبها من طاقات الإيواء الإجمالية خلال الفترة (2013-2020)	65
08	مشاريع إنطلاق تنفيذ المخطط التوجيهي للسياحة الصحراوية	65
09	تطور المساحة المزروعة و الإنتاج الإجمالي من الحبوب خلال المواسم الفلاحية (2015-2020).	73
10	تطور الإنتاج الحيواني عبر ولاية أدرار (2015-2020)	78
11	امكانيات الطاقة الشمسية في الجزائر	81

قائمة

الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	خريطة تبين وضعية شبكة السكك الحديدية في الجزائر	44
02	منحنى بياني يبين تطور الإنتاج الإجمالي من الخضروات عبر ولاية أدرار (2015-2020)	74

قائمة

المختصرات

قائمة المختصرات

أولا: باللغة العربية

ج.ش	القطب السياحي للامتياز جنوب شرق الواحات
ج.غ	القطب السياحي للامتياز جنوب غرب توات القرارة
ج.ك	القطب السياحي للامتياز جنوب الكبير طاسيلي ناجر (إليزي) و (الأهقار)

ثانيا: باللغة الأجنبية

SDAT	المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية
SPP1	المحطة الهجينة بحاسي رمل
ANDI	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
ASJP	المجلس الوطني للاستثمار
INRAA	المعهد الوطني الجزائري للبحث الزراعي
INMV	المعهد الوطني للطب البيطري
INPV	المعهد الوطني لحماية النباتات
ENSA	المدرسة الوطنية العليا للزراعة
ENSH	المدرسة الوطنية العليا للري

المقدمة

مقدمة:

أضحى موضوع تطوير الجنوب من أهم المواضيع المطروحة على طاولة أولويات الحكومة الجزائرية، نظرا للحاجة الماسة و ضرورة تبني هذا السياق مع المطالب الموحدة، الأمر الذي يتطلب التجنيد الفعلي و استعمال كل الآليات و السبل للوصول إلى الطرق المثلى لنجاح هاته المقاربة، مع العوامل المترابطة و المتداخلة في بعضها البعض كالإقليم، النمو الاقتصادي و النسيج الاجتماعي (المجتمعي).

و لقد عمدت الجزائر في هذا السياق إلى اتخاذ سياسة وطنية للنهوض بالمنطقة الجنوبية للبلاد في شكل برامج ومخططات وعندما نتكلم عن سياسة الإصلاح إي منذ مطلع القرن الحالي أي من "سنة 2001" إلى غاية يومنا هذا، مثل المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الذي يهدف بدوره في الحفاظ على العقار والبيئة و عصرنة المدن و جعلها حضرية.

ومن اجل ذلك تم إعداد مخططات تنموية في الجنوب تهدف إلى تحسين مستوى معيشة الإفراد وتطوير التعليم و تعميم الرعاية الصحية اللائقة، و الانطلاق بمشاريع تنموية كبرى لبناء منشئات قاعدية جديدة و تطوير البنية التحتية الموجودة، و دعم القطاع الفلاحي الصحراوي من اجل خلق توازن جهوي على مستوى النشاطات الاقتصادية و الاجتماعية .

وتظهر لنا مشاريع التنمية ضمن سلسلة من الاستثمارات العمومية التي تقوم بها الدولة منذ الإستقلال في اطر برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001 – 2004 و البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005 – 2009 المرفق بالبرنامجين التكميليين لتنمية مناطق الجنوب و الهضاب العليا 2006 – 2009 ، و تم مواصلة هذه المشاريع في إطار المخطط الخماسي 2010 – 2014 .

و تضاف إجراءات خاصة للأهداف التي سبقت و إن تم تسطيرها بالنسبة للجنوب في المخطط الوطني للتنمية 2015 – 2019 قصد توسيع القاعدة الاقتصادية لهذه المناطق وتكثيف فرص التشغيل والسكن بالنسبة للسكان النشطين المحليين لا سيما الشباب قصد تحسين المستوى المعيشي العام.

إذا كانت المشاريع المعلن عنها في إطار البرامج لتطوير الجنوب كبيرة وضخمة بقدر ضخامة الأموال التي بددت فيها، فيجب أن تكون لهذه المشاريع الفائدة المرجوة، كما يكون لها الدفعة القوية بالنهوض بجنوبنا الكبير. فالسؤال الذي يطرح نفسه، أو الإشكالية التي نطرحها في هذا السياق هي :

الإشكالية الرئيسية:

ما هي العراقيل التي تواجه تطوير الجنوب الجزائري؟

الأسئلة الفرعية:

1) ماهي الصعوبات والمشاكل التي تعيق تطوير الجنوب الجزائري؟
2) ماهي الطرق المناسبة لإستغلال الإمكانيات المتاحة بالجنوب الجزائري؟
3) ماهي الحلول الإستشرافية لنهوض بالجنوب الجزائري؟

الفرضية الرئيسية:

إشكالية تطوير الجنوب الجزائري مرتبطة أساسا بالمناخ فقط.

الفرضيات الفرعية:

1) الصعوبات التي تواجه تطبيق هذه البرامج على أرض الواقع اهمها صعوبة المناخ.
2) الطرق المناسبة هي الاستثمار و التطوير لتحقيق التنمية المستدامة في الجنوب الجزائري.
3) الحلول الاستشرافية للنهوض بالجنوب الجزائري تشمل تضمين البنية التحتية، تشجيع الاستثمار، تطوير الزراعة، تنمية السياحة، تطوير الصناعات الإستراتيجية ، تحسين الأمن.

أسباب اختيار الموضوع:

1) الميول الشخصي إلى هذه الدراسة كون أن هذا الموضوع حديث الساعة.
2) إثراء المكتبة الجامعية وبالأخص قسم العلوم الإقتصادية نظرا لقلة المراجع المعتمدة في هذا الموضوع.
3) المساهمة في تقديم مقترحات حول طرق وأساليب تطوير الجنوب الجزائري.
4) ملائمة موضع الدراسة لقضايا ناشئة.

أهداف الموضوع:

1) التعرف على المؤهلات التي يتوفر عليها الجنوب الجزائري.
2) إبراز مدى مساهمة السياسات والبرامج المسخرة من طرف الدولة الجزائرية لتطوير الجنوب.
3) محاولة البحث عن حلول التي يمكن جنيها من هذه البرامج وتقليل سلبياتها على الإقتصاد الجزائري.
4) التحررمن التبعية للإقتصاد الريعي من خلال تنويع الصادرات ومداخيل الخزينة العمومية.
5) تقديم الدعم للباحثين وطلبة الدراسات العليا على مستوى البحث العلمي.

أهمية الموضوع:

1) تطوير الجنوب الجزائري موضوع حساس كونه يرتبط بتحقيق التنمية المستدامة والمساهمة في الخروج من التبعية لقطاع المحروقات.
2) إظهارواقع التطور في الجنوب الجزائريّ.
3) إبراز المكانة الحقيقية للجنوب الجزائري في الإقتصاد الوطني.
4) تتبع التطور التاريخي لأهم المشاريع الإستثمارية في الجنوب الجزائري.
5) تحليل أهم المعيقات الطبيعية والبشرية التي تحول دون الإستغلال الامثل لها وتحد من عملية التطور بالجنوب الجزائري.

حدود الدراسة:

الإطار المكاني:

الجنوب الجزائري.

الإطار الزماني:

منذ الإستقلال إلى يومنا هذا.

منهج الدراسة:

للوصول إلى أهداف البحث اقتضى الإعتماد على المنهج الوصفي من خلال عرض الإطار العام للتطور الاقتصادي بالجنوب الجزائري و مشاكله كما إستخدمنا الأسلوب التحليلي من أجل تحليل و تفسير بعض الجداول الإحصائية المقدمة لهذا يمكن القول أن المنهج المتبع في الدراسة هو المنهج الوصفي المدعم بالأسلوب التحليلي.

الدرسات السابقة:

الدراسة الأولى :

قامت سعود وسيلة وفرحات عباس بوضع دراسة حول واقع التنمية المحلية في الجنوب الجزائري – دراسة تقييمية لولايتي ورقلة وإليزي – وكان الهدف منها التعرف على واقع التنمية المحلية في الجنوب بصفة عامة والتعرف على مدى التوازن من جهة، ونوعية الفروق في التنمية بين محتلف المناطق الجنوبية للوطن منجهة أخرى، ورأت الدكتورة سعود وسيلة والدكتور فرحات عباس ضرورة الحفاظ على نوع من التوازن في التنمية بين مختلف مناطق الجنوب، ولقد ركزا في الدراسة على ضرورة إطلاق دراسات جادة تهتم بمناطق الجنوب في المجالات التي تسهل الحياة بها، وبالتالي تجذب الإستثمارات بها خصوصا في المجال السياحي الذي يعد من مفاتيح نجاح هذه المناطق المصنفة عالميا. وفي

النهاية خلصت الدراسة إلى أن ضرورة التركيز على القطاعات الزراعية والصناعية والتي تكون منتجة غالبا، مما يسمح بالتخلي التدريجي عن الإعتماد الكلي على قطاع المحروقات.

الدراسة الثانية :

قام دراجي عيسى بوضع دراسة حول إسهامات الحكومة من خلال المجالس الوطنية لدعم التنمية المحلية بولايات الجنوب والهضاب العليا مع مطلع القرن الواحد والعشرين، وكان الهدف منها التطرق إلى واقع محاولة الدولة لدعم التنمية المحلية بولايات الجنوب والهضاب العليا مع مطلع القرن الواحد والعشرين، ورأى الأستاذ دراجي عيسى أن التطبيق الفعلي بحذافيره لنصوص المجلس المصغر والمخصص للتنمية المحلية في الجنوب و الهضاب العليا يمكن أن يساهم بشكل فعال في تحقيق التنمية الشاملة في تلك المناطق، ولقد ركز في الدراسة على التطرق إلى بعض العموميات حول التنمية المحلية.

صعوبات البحث:

1) قلة المراجع و المصادر حول موضوع البحث.
2) عدم توفر الإمكانيات الإحصائية الحديثة اللازمة للبحث.

هيكل الدراسة:

حتى نتمكن من الإجابة على إشكالية البحث ، و كذا اختبار صحة الفرضيات الموضوعة قيد الدراسة والتطرق لمختلف جوانبه تطلب منا التعرض إلى ثلاث فصول ، تمثل الفصل الأول في التطور الاقتصادي بالجنوب الجزائري، وتطرقنا في الفصل الثاني إلى مشاكل و معيقات التطور بالجنوب ، إضافة إلى فصل ثالث تمثل في البدائل الاقتصادية لتطوير الجنوب الجزائري ، وفي الأخير أنهينا البحث بخاتمة تضمنت ما توصلت إليه الدراسة من نتائج و اقرتاحات

الفصل الأول:

التطور الإقتصادي

بالجنوب الجزائري

تمهيد:

الجزائر هي دولة عربية تقع في شمال إفريقيا، وتعتبر من أكبر الدول في المنطقة من حيث المساحة والسكان، وتعد اقتصادًا ناشئًا متنوعًا يعتمد بشكل أساسي على صادرات النفط والغاز الطبيعي، حيث تمثل هذه الصادرات أكثر من 95٪ من إجمالي صادرات الجزائر.

حيث ان جنوبها اضافة لأنه يحتوي الغاز الطبيعي والنفط الا انه به مصدر لثروات طبيعية اخرى، مثل الفوسفات والحديد والزنك والرصاص وكذا امكانيات بشرية هامة، وتشهد المنطقة جهوداً كبيرة لتطوير هذه الصناعات وتحسين الاستغلال الاقتصادي للثروات الموجودة في المنطقة.

وفي هذا الصدد سنتطرق في الفصل الأول المعنون بـ**التطور الاقتصادي بالجنوب الجزائري**، الى ماهية التطور الاقتصادي **(مبحثا اول)**، نظرة حول المشاريع التنموية بالجنوب **(مبحثا ثاني)**، الإمكانيات المتاحة للنهوض بالجنوب الجزائري **(مبحثا ثالث)**.

المبحث الاول: ماهية التطور الاقتصادي

التطور الاقتصادي هو عملية تحسين الأداء الاقتصادي لدولة أو منطقة معينة على مدى فترة طويلة من الزمن، والتي تشمل تحسين مستويات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك. ويتضمن التطور الاقتصادي أيضًا تحسين الظروف المادية والبشرية للمجتمع، مما يتيح له الحصول على مزيد من الموارد والفرص وزيادة الثروة.

وفي هذا المبحث الابتدائي سنتناول الإطار المفاهيمي للتطور الاقتصادي بالتطرق مفهومه، أهدافه، عوامله.

المطلب الأول: مفهوم التطور والنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

اولا: مفهوم التطور الاقتصادي

يعني تقدمًا اقتصاديًّا ما نحو أهداف محددة مسبقًا، إما كمية؛ كزيادة المنتج، أو نوعية؛ كتوزيعٍ أفضلَ للمداخيل داخل الدولة؛ فالتطور إذًا يدل على التغيير والحركة، وغالبًا ما يستعمل للدلالة على الحالة الاقتصادية لبلد ما أو لقطاع ما، فنقول مثلاً: التطور الاقتصادي أو التطور الصناعي لبلد ما خلال فترة معينة، وهو ليس مرادفًا للنمو؛ إذ إنه يمكن أن يكون هناك تطور في المجال الصناعي بوتيرة أخف من تزايد السكان، فهنا لا يوجد نمو، كما أنه ليس مرادفًا للتنمية؛ إذ إنه يمكن أن يكون هناك تطور اقتصادي دون أن يكون مصحوبًا بتغييرات هيكلية وذهنية تضمن استمرارية وانتظام هذا التطور (أي: إنه لا توجد تنمية).[1]

[1] – جلال خشيب، مفهوم التقدم والتطور الاقتصادي, 2014/11/18، رابط الموقع الالكتروني:https://cutt.us/pvHt9

ثانيا: مفهوم النمو الاقتصادي

لقد تعددت مفاهيم النمو الاقتصادي، وهذا باختلاف المفكرين واختلاف القاعدة الفكرية التي تبنى عليها مثل هذه المفاهيم، غير أن مجمل هذه المفاهيم ارتبطت بالمؤشرات الاقتصادية القابلة للتغير كالناتج الداخلي الوطني وعدد السكان ومعدل التضخم ونصيب الفرد من النمو وفي هذا السياق نذكر بعض التعاريف التي جاءت حول النمو الاقتصادي.

" حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج الوطني، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي[2]"

كما يعرف على أنه "عبارة عن ظاهرة كمية، تتمثل في الزيادة المستمرة في نصيب الفرد من الناتج الوطني الحقيقي، فمتوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي هو الدخل الوطني الحقيقي على عدد السكان، أما الدخل الحقيقي فهو النسبة بين الدخل النقدي والمستوى العام للأسعار"

كما يعرفه Perroux François بالمفهوم الجديد "على أنه يعبر عن مقدار الزيادة خلال فترة أو عدة فترات طويلة الأجل في حجم الإنتاج".[3]

ويعرف أيضا عبارة عن معدل الزيادة في الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة، ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة ستغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات النمو في الدخل الوطني."

---

[2] – عجمية محمد عبد العزيز ومحمد على الليثي، التنمية الاقتصادية، (مفهومها، نظرياتها، سياستها)، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص73.

[3] –Lawrence Schembri، «les taux de change flottants une nouvelle analyse»، Résumé du colloque ، Revue de la Banque du Canada، Automne, 2001، P38.

من خلال هذه المفاهيم يمكن أن نستخلص أن مفهوم النمو يدور حول الثلاث نقاط التالية[4]:

1-يترتب على النمو الاقتصادي زيادة في الدخل الحقيقي الذي يتحصل عليه الفرد، أي أن الزيادة في نمو إجمالي الناتج المحلي يجب أن تفوق الزيادة في النمو السكاني، وعليه فإن:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الوطني – معدل النمو السكاني.

2-أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية وليست نقدية، أي يجب أن تكون الزيادة في نمو الناتج أكبر من ارتفاع المعدل العام للأسعار، وعليه يجب استبعاد أثر التضخم كما يلي:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الفردي النقدي – معدل التضخم.

3-كذالك أن تكون الزيادة في الدخل مستديمة فلا يمكن اعتبار الزيادة الظرفية في الدخل لسنة بسبب عارض، نموا بالمفهوم الاقتصادي[5].

ويمكن أن نستنتج أن النمو الاقتصادي يركز على متوسط كمية السلع والخدمات التي تكون من نصيب الفرد، ولا يهتم بنوعيتها أو بتوزيع الدخل بين فئات المجتمع.

ثالثا: مفهوم التنمية الاقتصادية

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها: "تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج، من خلال إنماء المهارات والطاقات، "وهي العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط نصيب الفرد البشرية وخلق تنظيمات أفضل "من إجمال الناتج القومي خلال فترة زمنية

[4] – ولد عمري عبد الباسط، اسهام التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1980 – 2013)، مذكرة ماجستير تخصص إقتصاد كمي، جـامعة أمحمد بوقـرة بومـرداس، 2016/2015م، ص3.

[5] – ولد عمري عبد الباسط، مرجع سبق ذكره، ص3.

محددة وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة.[6]

بالتطرق للتنمية الاقتصادية فإننا ندرس مدى الانتقال الفعلي من هيكل اقتصادي ذو إنتاجية منخفضة بالنسبة للفرد، إلى هيكل يسمح بأقصى زيادة للإنتاجية في حدود الموارد المتاحة، أي الاستخدام الأمثل للموارد والطاقات المتوفرة في البلد عن طريق إحداث تغييرات جذرية في البنيان الاقتصادي والاجتماعي، وفي توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات المختلفة".

كخلاصة يمكن تعريف التنمية الاقتصادية، على أنها عملية متعددة الأبعاد والجوانب تنطوي على تغييرات اقتصادية معينة، وكذلك تغييرات في المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية على أن يسير ذلك في شكل متوازن تماما مع زيادة الدخل القومي الحقيقي وتنويعه، كذلك نصيب الفرد منه واستمراره على مدار الزمن، بالإضافة إلى التوزيع العادل للدخل.

المطلب الثاني: عوامل التطور الاقتصادي

ويمكن أن نلخص عوامل التطور الاقتصادي في العناصر التالية :

أولا: العامل المادي

المتمثل في جملة التثبيتات والتجهيزات و البنى التحتية ومختلف السلع المنتجة، التي يمتلكها اقتصاد ما في فترة معينة وتكون موجهة لاستعمالها في العملية الإنتاجية، ويحدث تراكم رأس المال عن طريق تخصيص جزء من الدخل (مخرجات العملية الإنتاجية) كادخار من أجل تعويض رأس المال المهتلك في العملية الإنتاجية، بالإضافة إلى الاستثمار في رأس مال جديد[7] .

[6] –نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، م2000، ص،499.

[7] – ولد عمري عبد الباسط، مرجع سبق ذكره،.ص12.

ويظهر افتقار الدول النامية إلى الموارد الحقيقية الكافية اللازمة لإقامة المشروعات الاستثمارية، الأمر الذي يجعل قدرتها على تكوين رأس المال لديها لا يكفي للحصول على زيادة واضحة في حصة الفرد من رأس المال، كما أن هذه البلدان تتسع حاجتها لتكوين رأس المال نظرا لسعة حاجتها إلى إقامة مشاريع جديدة في القطاعات المختلفة، وخاصة في المشاريع الصناعية، وكذلك الحاجة إلى تكوين رأس مال لتوفير البناء التحتي اللازم، وتوسيع استخدام رأس المال في المشروعات القائمة لتطويرها وتوسيعها وزيادة كفاءتها الإنتاجية من أجل تسريع عمليتها التنموية.

ثانيا: العامل البشري

هو المخزون المعرفي والقدرات والمواهب والمهارات الموجودة لدى الأفراد، وذلك من خلال ما تلقوه من تعليم و تدريب، والتي تساهم في العملية الإنتاجية وهي من متطلباتها الأساسية[8].

ولعل دوره المهم للعامل البشري في إحداث التطور الاقتصادي الداخلي، في عقدين من الزمن انتشرت في البلدان النامية جهود كبيرة بشأن الرفع من مستوى التعليم، واليوم تعرف هذه الدول تحسن ملحوظ في هذا المجال وهذا ما يعكسه ارتفاع أعداد الملتحقين بالمدارس، والجامعات و المتخرجين منها، هذه الجهود تغطي الاحتياجات الخاصة و تعتبر بمثابة استثمار فعال من شأنه المساهمة في رفع الإنتاجية.[9]

[8] – Barro. R, Economic Growth in a Crosse Section of contry, Quaterly Journal of Economics,106, PP 407-408.

[9] –ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الكلي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،2005 ، ص81.

ثالثا: الموارد الطبيعية

تعرف الموارد الطبيعية بأنها العناصر الأصلية التي تمثل ثروات الأرض الطبيعية مثل الغابات، المعادن، مصائد الأسماك و المياه، و تعرف الأمم المتحدة من جهتها الموارد الطبيعية بأنها أي شيء يجده الإنسان في بيئته الطبيعية والتي يمكن أن ينتفع بها والموارد الطبيعية توفر قاعدة للتنمية الصناعية بطريقتين:

- تمكن البلد من توسيع نشاطه الصناعي بإنتاج مواد خام، كما هو الحال في استخراج المعادن وتصديرها، والتي توفر للبلد العملة الأجنبية لاستيراد السلع الضرورية للتنمية .
- توفير مواد خام من أجل تصنيعها وتحويلها إلى سلع نهائية[10].

رابعا: التقدم التقني

نقصد به كل ما يتعلق بتطوير وابتكار الوسائل والتقنيات الحديثة، وتطبيق المعرفة الفنية، التي تستخدم في العملية الإنتاجية قصد تحسين مخرجاتها بالمحافظة على نفس المستوى من عوامل الإنتاج , حيث لا يوجد اختلاف حول الأثر الايجابي للتقدم التقني على النمو المستمر للناتج، ويحدث هذا التأثير من خلال الرفع من الإنتاجية الحدية لعاملي الإنتاج العمل ورأس المال (بوجود التقدم التقني تحدث زيادة في الناتج مع بقاء حجم عوامل الإنتاج ثابت وكذا تعويض النقص في عنصر العمل ورأس المال.

[10] – ولد عمري عبد الباسط، مرجع سبق ذكره، ص13.

المطلب الثالث: اهداف التطور الاقتصادي

للتطور الاقتصادي اهداف عديدة، في ماي يلي قسمنها في مجالات وهي كتالي:[11]

1- أهداف اجتماعية:

تتمثل أهداف التطور الاقتصادي في المجال الاجتماعي فيما يلي:

- التأثير على المستوى الاجتماعي وذلك من خلال تحسين مستويات المعيشة، و الحماية الصحية للبشر وضمان الرعاية الصحية للطبقة الفقيرة.
- ضمان الإتاحة الكافية للتعليم الجميع مستويات المجتمع من خلال توفير الخدمات في مختلف المجالات التعليمية والتربوية والتدريب المهني من أجل رفع مستوى الكفاءة للتعامل مع جميع متغيرات الحياة، ويجب إحداث تطوير في قيم الإنسانية ليتيح لهم فرصة التكيف مع الظروف الجديدة وأن يكون هذا التطور ديناميكيا ليتلاءم مع سرعة التغير والتأقلم مع الآلات الجديدة ذات التكنولوجيا العالية نسبيا.[12]

2- أهداف اقتصادية

تتمثل الاهداف الاقتصادية فيما يلي[13]:

- تقليص الفجوة الاقتصادية بين المناطق الحضارية والريفية وخلق مجال تعاوني وتكاملي بين القطاعات من أجل تسخير جميع الاقتصاديات المحلية لخدمة الاقتصاد الوطني، والعمل على رفع قيمة ناتجها المحلي الذي يساهم بطريقة مباشرة في رفع الناتج الوطني الإجمالي وزيادة معدلات الإنتاجية الزراعية من أجل تحقيق الأمن الغذائي المحلى والوطني.

---

[11] – سعود وسيلة، فرحات عباس، واقع التنمية المحلية في الجنوب الجزائري، مجلة الإبداع، المجلد 09، العدد01، ص402.

[12] – سعود وسيلة، فرحات عباس، مرجع سبق ذكره، ص402.

[13] – سعود وسيلة، فرحات عباسمرجع سبق ذكره، ص402.

- السعي إلى الارتقاء بكل المشاريع التنموية والنظم المؤسساتية التي تمكنها من تحقيق القيمة المضافة في الجانب الاقتصادي.

3- الأهداف البيئية:

في معنى الاستدامة التي أصبحت ترتبط بمفهوم التنمية حيث أن حماية المحيط يتطلب خلق إدارة رشيدة تعمل على عقلنه استغلال وحماية هذه الموارد من خلال زيادة الوعي بالأخطار والتهديدات التي تمس البيئة، وتعزيز القدرات على تقييم ودراسة التنوعات البيولوجية على الصعيد المحلي، واتخاذ الإجراءات المناسبة على الصعيد الوطني لتحسين القدرات المالية والإدارية والفنية المخصصة للعمل البيئي، وتعزيز دور الأجهزة المسؤولة عن التحقق البيئي ومراقبة معايير الجودة ومتابعتها بصفة مستمرة وتحسين الأوضاع المعلوماتية البيئية.

المبحث الثاني: نظرة حول مشاريع التنمية في الجنوب

توجد العديد من المشاريع التنموية التي تهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجنوب الجزائري، وتعزيز فرص العيش الكريم وتحسين جودة الحياة للسكان المحليين، وتتنوع هذه المشاريع من حيث المجالات التي تشملها والأهداف التي ترمي إليها، وفي هذا المبحث نظرة عامة على بعض هذه المشاريع على ثلاث مطالب كما يلي:

المطلب الاول: مشاريع تطوير الطاقة الشمسية

هاته المشروع التنموية التي تهدف إلى توليد الطاقة الكهربائية باستخدام الطاقة الشمسية في مناطق الصحراء الجزائرية، جات مسعى رفع الغبن وتطوير المناطق الصحراوية، ولعل اهم المشاريع نذكر ما يلي:

1-في إطار برنامج كهربة الريف للفترة 1985 -2009.

تزويد 18 قرية معزولة بالجنوب الكبير: ونذكر من بين القرى[14] :

- قرية موالي لحسن: أول قرية بدأت التشغيل هي موالي لحسن وهي مجهزة كلية بالطاقة الشمسية عن طريق نظام شمسي فولتوفولطي بقوة 6 كيلواط لتوفير الاحتياجات الطاقوية الضرورية لـ 20 مسكن وقد بدأ التشغيل به سنة 1998، وتزويد السكان بالماء الصحي ومن أجل تخفيف استهلاك الغاز وتفادي استعمال الحطب والوسائل الأخرى[15].
- قرية غار جبيلات: بقوة إجمالية 5,34 كيلواط موزعة على 11 جهاز للأنظمة الفوتوفولطية ذات أنواع مختلفة للتوزيع لما يقارب 50 مسكن ومختلف المرافق العمومية.
- قرية حاسي منير: بقوة إجمالية 21 كيلواط، وتغطي 24 مسكن.
- قرية تاحيفات: بقوة إجمالية 5,61 كيلواط، لتصل إلى تغطية 100 مسكن، وقد بدأ التشغيل
- بالموازاة لنظامين بقوة 12 كيلواط لتزويد 20 مسكن.
- قرية عين دلاع: بقوة إجمالية 15 كيلواط، لتصل إلى تغطية 25 مسكن.
- قرية عراق: بقوة إجمالية مركبة 5,52 كيلواط، لتصل في الإجمالي إلى تغطية 88 مسكن.
- قرية تامجارت: بقوة إجمالية 24 كيلواط، لتصل إلى تغطية ما يقارب 42 مسكن... إلخ.

2-تزويد 16 قرية بالكهرباء الشمسية في إطار البرنامج (2006-2009).

في إطار البرنامج الوطني للإنارة الريفية 2006-2009، تم تزويد بالكهرباء لـ16 قرية معزولة عن طريق الطاقة الشمسية بفعل الإنارة الفولطي.

---

[14] – فروحات حدة، الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، عدد 11 ،2012، ص155.

[15] – وزارة الطاقة المناجم، دليل الطاقات المتجددة، الجزائر، 2007، ص57.

3-مشاريع من البرنامج الوطني للطاقات المتجددة المرحلة 2011-2014 م

1-إنجاز المحطة الهجينة بحاسي رمل 2011 (SPP1):[16] تم إنجاز المحطة الهجينة التي تجمع بين الغاز الطبيعي والطاقة الشمسية بحاسي رمل بطاقة تبلغ زهاء 150 ميغاواط بما فيها 25 ميغاواط للطاقة الشمسية الحرارية، وقد تم الانتهاء من إنجاز المشروع وتم تدشينه للإنتاج يوم 14 جويلية 2011.

2-إنجاز محطة الطاقة الكهروضوئية بغرداية 2014: تم التنفيذ الأولي لمحطة الطاقة الكهروضوئية بغرداية في جويلية 2014 ويهدف مثل هذا المشروع إلى اختبار سلوك مختلف التكنولوجيات في ظروف المناخ القاسية كارتفاع درجة الحرارية، الرياح الرملية، الغبار والرطوبة ...)، وقدرت تكلفتها بأكثر من 900 مليون دج حيث تصل طاقة هذه المحطة التي أقيمت على بعد 10 كلم شمال غرداية بـ 1,1 ميغاواط وهي مجهزة بـ 6032 لوح ضوئي وتتربع على مساحة 10 هكتارات[17].

المطلب الثاني: مشاريع تنمية السياحة

تشتهر الجزائر بمناظرها الطبيعية الخلابة وتراثها الثقافي الغني، ويمكن تطوير السياحة في المناطق النائية في الجنوب الجزائري لزيادة وتحسين الحياة المعيشية للسكان المحليين وفي هذا الصدد سنتطرق الى المشاريع التنموية فيها.

وفي صدد تنمية السياحة، قامة الدولة بعديد الجهود ولعل اهمها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2025 الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر، ويعد هذا المخطط بمثابة الوثيقة التي تعلن الدولة من خلالها لجميع الفاعلين وجميع القطاعات وجميع المناطق

---

[16]- داودي الطيب، بريطل هاجر، سياسات استغلال الطاقة المتجددة في الجزائر، مؤتمر السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف، الجزائر،2015، ص09.

[17]- Des Projets Achevés et D'autres en Cours de Réalisation, Revue Algérie Energie, N° 03, Mars 2015, P30

عن مشروعها السياحي لآفاق 2025، وهو أداة تترجم إرادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية، الثقافية والتاريخية للبلاد، ووضعها في خدمة السياحة في الجزائر التي لم تعد خيارا بل ضرورة لأنها تشكل موردا بديلا للمحروقات.[18]

وقد حدد في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحة لأفاق 2025 أربع أقطاب سياحية صحراوية من مجمل سبعة وهي[19] :

1-القطب السياحي للامتياز (ج.ش) الواحات (غرداية، بسكرة، الوادي، المنيعة، ورقلة) :وبحجم سكاني 1.5 مليون نسمة، ذو مناخ صحراوي حار، ويضم أربع مناطق مساحتة 160.000 كلم² للتوسع السياحي، وله معالم سياحية هامة هي واد ميزاب، واد سوف، منطقة الزيبان، مسجد عقبة بن نافع[20] .

2-القطب السياحي للامتياز (ج.غ) توات القرارة (أدرار بشار البيض، النعامة): الذي يتربع على مساحة 603,000 كلم² .وبحجم سكاني 900 ألف نسمة، به أثار تعود إلى 2000 سنة قبل الميلاد.

3-القطب السياحي للامتياز (ج.ك) طاسيلي ناجر (إليزي): يحتوي على حظيرة الطاسيلي المصنفة من قبل اليونسكو عام 1981 كتراث عالمي وبحجم سكاني 40 ألف نسمة مساحته618.284كلم².

4- القطب السياحي للامتياز (ج.ك) الأهقار: يضم ولاية تمنراست وتبلغ مساحته .456.000 كلم² وبحجم سكاني 137175 نسمة.

---

[18]-ختيم محمد العيد، الاستثمار في السياحة الصحراوية كأداة حديثة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد 03, 2021 م، ص 168.

[19]-صليع عبد الله، الاستثمار السياحي وسيلة فعالة لتطوير السياحة في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات التجارية، مجلد 05، العدد 01، جامعة محمد طاهري-بشار، 2021م، ص69.

[20] - ختيم محمد العيد، مرجع سبق ذكره، ص 168.

.في إطار تنفيذ المخطط التوجيهي للسياحة أفاق 2025 تم برمجت جملة من الاستثمارات في الأقطاب الصحراوية الأربعة وكانت كما يلي:

- مجموع الفنادق المبرمجة 54 فندق بعدد أسرة يقدر ب 3980 سرير.
- بناء قرية سياحية بالقطب جنوب غرب واسم المشروع قصر ماسين تيميمون –ادرار من طرف المجموعة الاستثمارية (مجموعة الجنوب SID) وبعدد آسرة يقدر ب 92 سرير.

يضاف الى هاته الديناميكيات (الأقطاب السياحية الأربعة) جملة من القرارات الصادرة عن الوزارة الوصية ولعل أهمها:[21]

- التركيز على السياحة الصحراوية الداخلية من خلال تدعيم الهياكل الفندقية بالمناطق العمرانية والسكنية، وتوجيه عمل الوكالات السياحية لتشجيع السياحة الوطنية والتركيز عليها بدلا من الترويج لوجهات خارجية وتنقل الجزائريين إلى دول.
- إطلاق مواقع الكترونية للترويج وتسويق الواجهات السياحية بالصحراء.

وفي نفس المسعى للوزارة الوصية، هنالك مخططات مبرمجة في المستقبل كمخطط التوجيهي لتهيئة القرية السياحية افق 2030،[22] وكذا المخطط التوجيهي لتوسع السياحي لولايات الجنوب افاق2030.

[21] –هالة يحياوي، عمار براهمية: ثقافة السياحة الداخلية كمحفز للتنمية المحلية، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 01، جامعة الشهيد حمى لخضر,2021م، ص 159.

[22] –فريد بن طالبي فاتح جاري، وزهير شلال: القطاع السياحي في الجزائر واقعه وتحدياته، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، (بلا تاريخ)، ص14.

المطلب الثالث: مشاريع تنموية اخرى

أولا: مشروع تهيئة الإقليم

فقد مرت سياسة تهيئة الإقليم بمرحلتين أساسيتين:[23]

1-خلال المرحلة الأولى لتنمية الجزائر من عام 1963 إلى عام 1978: اتخاذ العديد من الإجراءات والمخططات الاقتصادية والبرامج الكبيرة الموجهة للاقتصاد الوطني بوسائل مؤسساتية عمومية أو حكومية.

ومن أبرز المخططات الاقتصادية التي تم تبنيها خلال هذه المرحلة هو المخطط الرباعي الأول من 1970 إلى 1979 والمخطط الرباعي الثاني من 1974 إلى 1977.

- ومن بين البرامج الكبيرة التي تم تنفيذها خلال هذه المرحلة: مشروع السد الأخضر ومكافحة التصحر والتشجير.
- برامج التأميم الأراضي الفلاحية ومشروع بناء الف قرية فلاحية.

2-المرحلة الثانية: 1980 إلى 2000: تم وضع خطة وطنية للتنمية من قبل وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، وتزامن ذلك مع وضع المخطط الخماسي الأول في الفترة من 1980 إلى 1985 وتم تقسيم الإدارة إلى 48 ولاية في عام 1984.[24]

- كما تم إصدار قانون التهيئة العمرانية والتعمير في عام1987
- وزارة المالية بدورها خصصت 5.36 مليار دينار كغلاف مالي لدعم التنمية المستدامة، من خلال مشاريع حماية الساحل والبيئة.
- مشروع حماية التنوع البيولوجي.

[23] – نور الدين زمام، السلطة الحاكمة والخيارات التنموية في المجتمع الجزائري، دار الكتاب العربي، ط 1، 2002، ص 177-176.
[24] – نور الدين زمام، مرجع سبق ذكره، ص 177-176.

- مشاريع خاصة بتوفير مياه الشرب.
- في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: قررت الوزارة انشاء 1000 مؤسسة على آفاق سنة 2020، بإمكانها استقطاب ما لا يقل عن 6 ملايين منصب شغل، مع الأخذ بعين الاعتبار عامل النوعية والانتاجية، وتحديد بعض الفروع الانتاجية ذات الميزة النسبية بغرض إعدادها لدخول الاسواق العالمية.

ما يلاحظ على المرحلتين السابقتين ان المرحلة الأولى قد مست الجنوب الجزائري على عكس المرحلة الثانية التي ركزت بشكل كبير على المدن الشمالية بالأخص المدن الكبرى وهذا ما ينقص من التوازن التنموي.

ثانيا: الإجراءات الاستثنائية عام 2013

في بداية العشرية الثانية من القرن الواحد والعشرين، اتخذت الحكومة العديد من الإجراءات الاستثنائية في مجالات مختلفة، مثل تشجيع الكفاءات وتدعيم البرنامج التنموي لمناطق الجنوب والهضاب العليا، وذلك في قطاعات الفلاحة والموارد المائية والنقل والتربية والتعليم العالي. ومن بين هذه الإجراءات، قامت الحكومة في عام 2013 بالمناولة في مجال التشغيل، وذلك بمعالجة الفوارق المسجلة في أجور عمال مؤسسات المناولة مقارنة مع أجور الشركات الكبرى الأصلية، حيث صدرت تعليمة تخص تسيير التشغيل بالجنوب لتحقيق الهدف المنشود. وأكدت التعليمة على ضرورة حرص المؤسسات التي تلجأ إلى ممونو الخدمات على إنجاز المختلف الأشغال بأسلوب يضمن عدم وجود فوارق في الأجور بإدراج بنود في العقود تتعلق بتطبيق شبكة للأجور لا تكون تحت نسبة 80 بالمائة من شبكتهم المطبقة على الأعمال المماثلة.[25]

[25] –دراجي.ع، منية. خ، مركان. م، اسهامات الحكومة من خلال المجالس الوطنية لدعم التنمية المحلية بولايات الجنوب والهضاب العليا مع مطلع القرن الواحد والعشرين، مجلة أكاديميا للعلوم السياسية، المجلد 06، العدد 02, 2020م، ص19–20.

في نفس السياق، الإجراءات التي تتخذها الدولة لدعم تشغيل الشباب في جميع أنحاء البلاد، ولا سيما في ولايات الجنوب، ومن بين هذه الإجراءات، تم رفع سقف القروض المصغرة بدون فوائد في عام 2013. وبموجب هذا الإجراء، يحق للحاصلين على القرض المصغر الاستفادة من قرض بدون فوائد لشراء المواد الأولية اللازمة للشروع في النشاط، وذلك بتكلفة لا تتجاوز 100.000 دج في بعض ولايات الجنوب مثل أدرار، بشار، تندوف، بسكرة والوادي، و30.000 دج في الولايات الأخرى، وتم تحديد نسبة المساعدة الممنوحة للمستفيدين من هذه القروض المصغرة بنسبة 100% من الكلفة الإجمالية لشراء المواد الأولية اللازمة للشروع في النشاط[26].

المبحث الثالث: الإمكانيات المتاحة للنهوض بالجنوب الجزائري

مع مطلع السبعينات في ظل النظام الاشتراكي قامت الجزائر بتأميم المحروقات في 1971، الا ان الأزمة الاقتصادية العالمية جعلت الجزائر عاجزة على توفير السلع الاستهلاكية بسبب انهيار اسعار البترول، ولعل الحال الى يومنا هذا أي ازمة في اسعار المحروقات الا ويتبعها ازمة اقتصادي.

توجد العديد من الإمكانيات الاقتصادية التي يمكن استغلالها للنهوض بالجزائر عامة وبالجنوب خاصة كونه جزء لا يتجزأ، ومن بين هذه الإمكانيات نجد الزراعية (مطلبا اول)، الإمكانيات الصناعية (مطلبا ثاني)،الإمكانيات الفلاحية (مطلبا ثالث).

المطلب الأول: الإمكانيات الفلاحية

1- الأراضي الفلاحية:

تمتلك الجزائر أراضي زراعية تقدر بحوالي 46.42 مليون هكتار، إلا أن المساحة المستغلة للزراعة لا تتعدى 8.42. مليون هكتار نسبة الاستغلال لا تتعدى 20%من المساحة الزراعية الكلية، كما انه في السنوات الأخيرة وفي إطار استصلاح الأراضي فقد ارتقت مساحة الأراضي الصالحة

[26] – دراجي.ع، منية. خ، مركان. م، مرجع سبق ذكره، ص19-20.

للزراعة خاصة في ولايات الجنوب الجزائري : ولاية الوادي، وولاية بسكرة, المنيعة ورغم ذلك فان المساحة المستغلة للزراعة لا تزال ضعيفة مقارنة بالمساحة الكلية، وهذا ما يؤكد لنا إمكانية الاستثمار و التنويع في الاقتصادي الجزائر وخلق آليات لتفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة في القطاع الفلاحي لإحداث امن غذائي وكذا إمكانية التصدير للخارج، ليصبح القطاع الفلاحي من ضمن بدائل قطاع المحروقات[27].

واما الموارد البشرية فقد بلغ متوسط اليد العاملة في القطاع الفلاحي سنة 2009 حوالي 3.15 مليون عامل، حيث كان لا يتعدى1.63 مليون عامل سنة 1980، إلا أن هذه الزيادة في حجم اليد العاملة في القطاع الفلاحي ليست بالكبيرة مقارنة مع النمو السكاني في هذه الفترة,[28] ورغم توفر الموارد البشرية في هذا القطاع إلا انه غير كافي خاصة في السنوات الأخيرة فلاحظنا عزوف كبير عن العمل في هذا القطاع، كما أن الفلاحين غالبا ما ينقصهم التأهيل العلمي وقلة اعتمادهم على المهندسين الفلاحين مما ينعكس سلبا عل إنتاجية هذا القطاع.

المطلب الثاني: الإمكانيات الصناعية

1- موارد طبيعية

تمتلك الجزائر إحتياطات طاقوية و منجمية مهمة تتواجد عمومًا في جنوبها ووفقا لشركة سوناطراك الجزائرية، فإن 67% من إحتياطات البترول والغاز في حاسي مسعود ووادي ميا الغاز في حاسي الرمل والنفط في حاسي مسعود، إليزي تحتوي على 14% من الإحتياط والبقية تتوزع على مناطق عدة، ويتم البحث عن النفط والغاز في كل من حاسي مسعود حاسي الرمل عين أمناس رورد

[27] – ضيف أحمد، عزوز أحمد: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19, 2018م، ص24.

[28] – ضيف أحمد، عزوز أحمدن، مرجع سبق ذكره، ص24.

،نوس تين فويي تابنكورت، القاسي الطويل، حاسي بركين، رهود أولاد جمعة توات، القاسي، عين صالح.[29]

واما عن نشاط التعدين في الجزائر متنوع جدًا، فهناك أكثر من 30 معدن[30] مستخدم في مختلف الحاجيات البشرية من بينها الحديد، الملح، الزنك، الرصاص، الباريت، الرخام التنغستن الذهب والمعادن الثمينة كالألماس والأحجار الكريمة والمعادن النادرة، أما أكبر منجم من حيث الإحتياطي، فيوجد في غار جبيلات الذي اكتشف سنة 1957 شرق تندوف ومنجم مشري عبد العزيز (35) مليار طن من الحديد)، في الهقار يوجد 173.000 طن من الخام في منجمي تيراك وأمسماسة واللذان ينتجان 18 غ / طن، وأما معدن الباريت فيحتوي على إحتياط يساوي 40.000 طن والذي يستخرج من منجمي عين ميمون بخنشلة وبوقايد بتيسمسيلت.

2- موارد أخرى

الحقل الشمسي والذي يغطي مساحة 2381745 كيلومتر مربع وأزيد من 3000 ساعة شمسية سنويا[31] وهو الأهم في حوض البحر المتوسط كله بحجم 169440 تيتراواط/ساعة سنويا. ويصل المعدل السنوي للطاقة الشمسية المستقبلة إلى 1700 كيلو واط/س للمتر المربع الواحد سنويا بالمناطق الساحلية وفي مناطق الهضاب العليا، بينما 2650 في الصحراء.[32]

---

[29] –بن رمصان انيسة، قطاع الطاقة في الجزائر بين حتمية نصوب البترول واستخدام الطاقة البديلة، المجلة الجزائرية للقانون المقارن، العدد 02، جامعة تلمسان, 2015 م، ص186.

[30] – موقع ايجي افركا، الاقتصاد الجزائري, 2 ابريل 2023، رابط الموقع الالكتروني:https://cutt.us/IR69p

[31] – Bulletin des énergies renouvelables, semestriel n°18, 2010, ministère du l'enseignement supérieur et la recherche scientifique, direction générale .de la recherche scientifique et du développement technologique, publication du centre de développement des énergies renouvelables

[32] – مجلة نور NOOR"،"العددين 9 و10 ،الصادرة عن مجموعة سونلغاز، مارس 2010؛ ص82.

واما المورد الاخر: المورد الريحي الذي يتغير الجزائر من مكان لآخر نتيجة الطبوغرافية وتنوع المناخ، ولعل المنطقة الاهم هي الجنوب كونها تتميز بسرعة رياح اكبر منها في الشمال خاصة في الجنوب الغربي بسرعة 4 م/ثا وتتجاوز 6 م/ثا في منطقة "ادرار" وعليه يمكن القول أن سرعة الرياح في الجزائر تتراوح ما بين 2 إلى 6م/ثا وهي طاقة ملائمة لضخ المياه خصوصا في السهول المرتفعة.[33]

المطلب الثالث: الإمكانيات السياحية

1- المقومات الجغرافي

إن السياحة الصحراوية هي نوع من انواع السياحة البيئية الطبيعية، وان جمال الصحراء بما فيها من مناظر طبيعية وكثبان رملية وأودية جافة وواحات وضاية بالإضافة إلى أسلوب حياة وثقافة مجتمع عملي شكلته مادة الصحراء وهي ترتبع على 02 مليون كم² من المساحة الإجمالية للبلاد وهي بهذا التنوع مرشحة لأن تكون قطبا سياحيا عالميا منفردا.

يحتل الجنوب 75 % من مساحة البلاد تقريبا، ويضم الولايات التالية: تمنراست، تندوف، ورقلة، غرداية، أدرار، البيض، بشار، اليزي، الأغواط، الوادي، بسكره، النعامة، تقرت، عين أميناس، متليلي، عين صالح، أفلو، بني عباس، تيميمون، مسعد، وتحتوي هذه الولايات كنوزا صحراوية تتمثل بالتنوع الكبير من أشكال السياحة الصحراوية.[34]

---

[33] – لقمة مليكة، كتاف شافية، الاستراتيجية البديلة لاستغلال الثروة البترولية في إطار قواعد التنمية المستدامة، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، والذي نظمته كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة فرحات عباس، سطيف،08/07 أفريل 2008، ص831.

[34] – تومية عمروش، السياحة المستدامة في الجزائر (الإشكالية والمتطلبات)، دراسة حالة مدينة بومرداس، رسالة ماجستير في التسيير الايكولوجي للمحيط الحضري، غير منشورة، كلية تسير التقنيات الحضرية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011، ص146.

تقع في الشمال الشرقي منه منطقة تتجمع فيها أهم الواحات ويتميز بمناخ صحراوي بموسم طويل من شهر ماي إلى شهر سبتمبر حيث تصل درجة حرارته أحيانا إلى 40 درجة، أما باقي أشهر السنة فتتميز بمناخ متوسطي ودافئ، وهذا ما يمكن حركة نشاط السياح في فصل الشتاء.[35]

2- المقومات التاريخية والثقافية:

تتمثل أهم المناطق التاريخية التي يعبر عن تاريخ الجزائر في صحرائها، وتعتبر مقصدا سياحيا بامتياز فيما يلي: الآثار الرومانية بالقنطرة، الآثار الإسلامية مثل ضريح الصحابي عقبة بن نافع، الأضرحة العملاقة في تابلبالة يصل طول الضريح إلى 7 و8 أمتار، القصور القديمة في الجنوب الغربي كالقنادسة وتاغيت، شواهد وضريح تنهنان وكنيسة الأب فوكو، جبال طاليسي انجر، جبال هقار، القصور المبنية من الطين الاحمر بتيميمون الآثار إسلامية كالزوايا والمساجد العتيقة.[36]

[35] – تومية عمروش، مرجع سبق ذكره، ص146.

[36] - العربي تريكي، واقع الاستثمار السياحي (دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس)، رسالة ماجستير في الإدارة البيئية والسياحية، جامعة الجزائر3، 2013م، ص59.

خلاصة:

عالج هذا الفصل الابتدائي والمفاهيمي إشكالية "التطور الاقتصادي بالجنوب الجزائري"، وقد تم التوصل فيه الى جملة من النتائج ولعل اهمها:

- التطور الاقتصادي إلى التغيرات التي تحدث في الاقتصاد على مر الزمن، والتي تؤدي إلى تحسين مستوى العيش للفرد والمجتمع، ويتم تحقيق هذا التطور الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاجية والإنتاج، وتوفير المزيد من الخدمات والسلع التي تلبي احتياجات الناس.
- تعتبر المشاريع التنموية في الجنوب أحد العناصر الرئيسية لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه المناطق، وتتمثل المشاريع التنموية في الجنوب في عدة مجالات، من بينها السياحة والفلاحة وكذا الصناعة.
- تلعب الإمكانيات المتاحة دورًا هامًا في التطور الاقتصادي، فهي تشير إلى مجموعة من العوامل التي تؤثر على قدرة الدولة أو المجتمع على تحقيق التنمية الاقتصادية، ويمكن تقسيم الإمكانيات المتاحة إلى عدة مجموعات، من بينها الإمكانيات الطبيعية والبشرية والتسهيلات الحكومية ..الخ).

الفصل الثاني:

مشاكل ومعيقات التطور بالجنوب الجزائري

تمهيد:

تتميز منطقة الجنوب الجزائري بمواردها الطبيعية الهائلة والمتنوعة، كالموارد الباطنية، المواد الهيدرو كربونية مثلا، تزخر الصحراء الجزائرية بالعديد من الموارد الطبيعية والطاقات المتجددة التي يمكن استخدامها لغايات التنمية "الطاقة الشمسية، الرياح، والثروة النباتية ممثلة في ثروة النخيل، وكذا الصناعات التقليدية ذات الصيت العالمي، وعلى إمكانات ومعالم سياحية ضخمة غير مستغلة، إضافة إلى مؤهلات لا يستهان بها في مجالات الري والزراعة"، ، ولكون المساحة الشاسعة التي تمثلها تتجاوز (80 بالمائة) من المساحة الكلية للجزائر، فإن البعد الاستراتيجي التنموي الاستثماري الحي يستوجب إيلاءها اهتماما خاصا وعناية بالغة .

الا ان المعيقات العديدة والمتنوعة تحول دون الاستغلال الأمثل ,وفي هذا الفصل المعنون ب مواردها الطبيعية الهائلة والمتنوعة، سنتطرق فيه الى واقع الاستثمارات بالجنوب (مبحث اول)، ثم البنية التحتية بالجنوب(مبحث ثاني), واخيرا البنية التحتية بالجنوب (مبحث ثالث).

المبحث الأول: واقع الاستثمارات بالجنوب

تختلف الاستثمارات في الجنوب حسب الدولة والقطاع الاقتصادي والمجالات المختلفة. وعلى الرغم من وجود بعض التحديات، إلا أن الجنوب يتمتع بإمكانيات استثمارية كبيرة، ويشهد نمواً في القطاعات الرئيسية مثل الزراعة والصناعة والخدمات والطاقة.

وسنتناول هذا المبحث كتالي:

المطلب الاول: واقع الاستثماري بالجزائر

المطلب الثاني: معوقات الاستثمار بالجنوب (الطبيعية والبشرية).

المطلب الاول: واقع الاستثمار بالجزائر

تتبنى الجزائر سياسة استثمارية تهدف إلى تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية في البلاد وتتضمن هذه السياسة عدة إجراءات وتسهيلات للمستثمرين، وقد وضحنها ضمن ثلاث اطر وفق الطرح التالي:

أولا: الإطار العام الاستثماري بالجزائر

تسعى الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية إلى تحقيق تنمية اقتصادية متكاملة، وتعمل الحكومة لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في مجال الاستثمار، وذلك منذ انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي، وبعد انتهاج سياسة الإصلاحات الاقتصادية، اكتسبت الجزائر خبرة كبيرة في مجال تشريع وتنظيم الاستثمارات[1].

[1] –بلاخيط خيرة، شويشة فريحة، الايطار القانوني للاستثمار في الجزائر، مذكرة ماستر تخصص قانون عقاري، جامعة زيان عاشور بالجلفة , 2014–2015م، ص6–7.

وقد تم تحديث التشريعات الخاصة بالاستثمارات لتوجيه الاستثمارات بشكل أفضل،[2] حيث كان التشريع الخاص بالاستثمارات يأخذ أساسا بعين الاعتبار قيمة رؤوس الأموال المستثمرة عند منح التسهيلات للمستثمرين، وكان الغرض هو تشجيع المبادرات أو جلب رؤوس الأموال التي كانت منعدمة في بداية الأمر. ولكن شيئا فشيئا، فرضت تدابير جديدة لتوجيه الاستثمارات بشكل أفضل، وتحديد الأولويات والمجالات التي تحتاج إلى الاستثمار، وتشجيع الابتكار والتكنولوجيا الحديثة في المشاريع الاستثمارية، لكن شيئا فشيئا فرضت تدابير جديدة نفسها لتوجيه الاستثمارات وفقا لثلاث محاور أساسية:[3]

أ-نحو المشاريع الخالقة لمواطن الشغل، ثم نحو القطاعات الخالقة لمواطن الشغل بتكاليف معتدلة (الصناعات المتوسطة الصغيرة) ثم نحو أنشطة والصناعات التقليدية والحرفية والمهن الصغرى التي تخلق عادة اقل من عشر مناصب شغل (مشاريع وكالة تشغيل الشباب).[4]

ب-من ناحية أخرى وتفاديا لتكريس حالة اللاتوازن الإقليمي الحاد اتخذت ترتيبات شجاعة للحث على اللامركزية بإقرار تحفيزات هامة للمناطق المراد ترقيتها،

ج-أخيرا و نظرا للاحتياجات المتعلقة بالموارد الخارجية فان الأنشطة التصديرية و هي المصدر الأساسي للعملة الصعبة الخارجية لاقت تشجيعا كبيرا في كل قوانين المالية السنوية و في قوانين الاستثمار المتعاقبة.

[2] – بلاخيط خيرة، شويشة فريحة، مرجع سبق ذكره، ص6-7.

[3]– منصوري زين، "واقع وآفاق الاستثمار في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا،126 ، العدد2 ، ص128

[4]– عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، رسالة دكتوراه، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2004 م، ص139.

ثانيا: الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر

منذ استقلالها، عالجت الجزائر مسألة الاستثمارات من خلال سلسلة من القوانين المتعاقبة، حيث صدرت عدة تشريعات تضمنت العديد من الحوافز والمزايا للمستثمرين. ومن بين هذه القوانين، قانون الاستثمارات الصادر في سنة 1963 (قانون رقم 63/277 الصادر بتاريخ 26/07/1963)[5] وقانون الاستثمارات الصادر في 1966 (أمر رقم 66/ 284 المؤرخ في 15/06/1966).

وفي هذه الفترة، اتبعت الجزائر موقفا حذرا من الاستثمار الأجنبي، حيث أسندت مبادرة تحقيق المشاريع الاستثمارية في القطاعات الحيوية للقطاع العمومي. ومع ذلك، فقد تغيرت هذه السياسة مع مرور الوقت، وعملت الحكومة على تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في مختلف القطاعات الاقتصادية، وذلك منذ انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي.

توالت القوانين المتعاقبة في الجزائر لعلاج مسألة الاستثمارات، حيث صدر قانون سنة 1982 (قانون رقم 82/11)، ثم قانون سنة 1988 (قانون رقم 88/25 المؤرخ في 12 جويلية 1988)، وقانون النقد والقرض رقم 90-10 المؤرخ في 14/04/1990، الذي خول لبنك الجزائر مسؤولية مراقبة البنوك التجارية في توزيع القروض، ومحاربة التضخم، والترخيص للاستثمارات الأجنبية، وإلغاء الأحكام المتعلقة بنسبة الملكية بالنسبة للشركات المختلطة، وكذلك إلغاء التمييز بين القطاعين العام والخاص، ومنح حرية الاستثمار وحرية تحويل رؤوس الأموال بعد تأشيرة بنك الجزائر وضمانات ضد إجراء المصادرة.

وصدر قانون سنة 1993، المرسوم التنفيذي رقم 93/12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993، الذي جاء في سياق التوجه[6] نحو اقتصاد السوق والاستعداد للاندماج في الاقتصاد العالمي، وألغى أي تمييز

[5] –القانون رقم 277/63، المؤرخ في 27 جويلية 1963 ,الجريدة الرسمية الصادرة في 2غشت 1963 صفحة 774.

[6]– عليوش قربوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 13.

بين الاستثمار الخاص والعام، ولا بين المستثمر المقيم والمستثمر غير المقيم، وأعطى حرية إنجاز هذه الاستثمارات إلى المستثمر الذي يتولى التصريح بها[7].

وجاء الأمر الرئاسي رقم 01-03 الموافق ل20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار،[8] حيث أصبح بموجبه تدخل الدولة لا يتم إلا بهدف تقديم الامتيازات التي طلبها المستثمر، وذلك عن طريق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، من خلال الشباك الوحيد الذي وأنشأته لهذا الغرض.

كما أكد هذا القانون على ضمان تحويل رأس المال الأرباح وإمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة نشوب خلاف بين الأطراف المتعاقدة، وبموجب القانون 93/12 والأمر الرئاسي رقم 01-03 أصبح محال الاستثمار وكل ما يتعلق به واضح المعالم حيث اشتمل على ما يلي:[9]

أ. ميدان التطبيق المجال: المادة الأولى من المرسوم التنفيذي 93/12 تستبعد المجالات المخصصة صراحة للدولة أو لفروعها، أو لأي شخص معنوي معين صراحة بموجب نص تشريعي فهي تطبق على الاستثمارات الوطنية الخاصة والاستثمارات الأجنبية التي تنجز ضمن الأنشطة الاقتصادية الخاصة بإنتاج السلع أو الخدمات.

ب. أن يكون الاستثمار موضوع تصريح خاص بالاستثمارات لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

ت. الضمانات القانونية (والتي نجدها في الباب الخامس من القانون – المواد 38 و39 و40) وتتلخص في:[10]

- (المادة 38) المساواة بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب والجزائريين بحيث يتمتعون ببعض الحقوق والالتزامات فيما يتصل بالاستثمار، مع الاحتفاظ بأحكام الاتفاقية المبرمة بين الدولة الجزائرية والدول التي يكون هؤلاء الأشخاص من رعاياها.

---

[7]– عبد القادر بابا، مرجع سبق ذكره، ص145.

[8]– 29-أمر رقم 01-03 مؤرخ في 20 أوت 2001، يتعلق بتطوير الاستثمار، ج ر ج ج، عدد 47، صادر في 22 أوت 2001.

[9]–فريدة مزياني، دور الجماعات المحلية في مجال الاستثمار، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 05 , 2010م، ص56.

[10] –منصوري زين، مرجع سبق ذكره، ص 128.

- (المادة 39) لا تطبق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار المرسوم التشريعي، إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة.

هناك اتفاقية ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الدولة الجزائرية، تتعلق بالصلح أو التحكيم أو اتفاق خاص ينص على شرط التحكيم أو يسمح للأطراف بالاتفاق على إجراء الصلح باللجوء إلى تحكيم خاص.

ثالثا: الإطار المؤسساتي

1. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

تضمن المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، إنشاء مؤسسة جديدة لدى رئيس الحكومة سميت وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها،[11] حددت صلاحياتها وتنظيمها وسيرها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94/319،[12] وانطلق نشاطها في ظروف تميزت بعدم الاستقرار السياسي والأمني.

كان الهدف من إنشاء هذه الوكالة هو تسهيل إنجاز المشاريع الاستثمارية و تقديم المساعدة و الدعم للمستثمرين، غير أنه بعد خمس سنوات من النشاط و نظرا للسلبيات التي رافقت تطبيق المرسوم التشريعي 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار و الحصيلة المتواضعة للوكالة، قررت السلطات العمومية الجزائرية إصدار الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، واحتفظت بنفس الفكرة، حيث تنص المادة 6 من هذا الأمر على إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والتي حددت صلاحياتها و تنظيمها و سيرها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01-282،[13] و الذي ألغى المرسوم

---

[11] – المادة 7 من المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمارات المؤرخ في 5/10/1993.

[12] – المرسوم التنفيذي رقم 94/319 المؤرخ في 17/10/1994 يتضمن صلاحيات وتنظيم تسيير وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها و متابعتها، ج رج عدد 67، الصادرة بتاريخ 19/10/1994.

[13]– المرسوم التنفيذي رقم 01-22 المؤرخ في 24/09/2001 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وتسييرها، ج ر ج ج عدد 55، الصادرة بتاريخ 26/09/2001.

التنفيذي رقم 94/319 السالف الذكر. فالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار التي حلت محل الوكالة السابقة، بقيت هي الأخرى تحت وصاية رئيس الحكومة إلى غاية 2006، أين عدل المشرع من نظرته و سكت عن الجهة التي: لديها الوكالة، إذ تنص المادة 4 من الأمر 06-08 المؤرخ في 15/07/2006[14] المعدل والمتمم للأمر 01-03 المؤرخ في 20/08/2001 المتعلق بتطوير الاستثمار: "تنشأ وكالة وطنية لتطوير الاستثمار تدعى في صلب النص" الوكالة "

2. المجلس الوطني للاستثمار ASJP

بموجب المادة 18 من الأمر رقم 01-03 [15]المتعلق بتطوير الاستثمار أنشئ المجلس الوطني للاستثمار، وعدلت هذه المادة بموجب المادة 12 من الأمر 06-08 المؤرخ في 12/07/2006، المعدل والمتمم للأمر 01-03 ، التي تنص : ينشأ لدى الوزير المكلف بترقية الاستثمارات، مجلس وطني للاستثمار يدعى في صلب النص المجلس، يوضع تحت سلطة رئاسة رئيس الحكومة و يكلف المجلس بالمسائل المتصلة بإستراتيجية الاستثمارات و سياسة دعم الاستثمارات، و بالموافقة على الاتفاقيات المنصوص عليها في المادة 12 أعلاه، و بصفة عامة بكل المسائل المتصلة بتنفيذ أحكام هذا الأمر".[16]

يعد المجلس الوطني للاستثمار جهاز ذو اختصاص، وطني، يضم مجموعة من القطاعات التي لها علاقة بمجال الاستثمار، وبما أنه تحت سلطة الوزير الأول فهو لا يتمتع بالاستقلالية وإنما تابع للسلطة التنفيذية، كما أن قراراته لا توجه إلى المستثمر مباشرة وإنما توجه إلى السلطات الوصية لتنفيذ النصوص الخاصة بترقية الاستثمار.

---

[14]– الأمر رقم 06-2018 المؤرخ في 15/07/2006 يعدل ويتمم الأمر رقم 08-2003 المؤرخ في 20/08/2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، ج ر ج ج عدد 47، الصادرة بتاريخ 19/07/2006.

[15] – المادة 18 من الأمر 01-03 و المادة 4 مكرر والمادة 4 مكرر 1 من نفس الأمر المعدل والمتمم.

[16] – مبروك عبد النور، محاضرات قانون الاستثمار، تخصص قانون الاعمال (سنة ثانية ماستر)، جامعة محمد بوضياف المسيلة , 2020-2021 م، ص50.

3. لجنة الطعن المختصة في مجال الاستثمارات

في ظل الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20/08/2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، تقدم الطعون ضد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أمام السلطة الوصية على الوكالة، التي يمنح لها أجل 15 يوما للرد على المستثمر، و في حالة رفض الطعن من الجهة الوصية، يمكن و للمستثمر اللجوء إلى القضاء ، أما في المرسوم رقم 06-08 المؤرخ في 15/07/2006 المعدل المتمم للأمر 01-03 المذكور أعلاه، فقد نصت المادة 7 مكرر فقرة 1: "يجوز حق الطعن للمستثمرين الذين يرون أنهم قد غبنوا بشأن الاستفادة من المزايا من إدارة أو هيئة مكلف بتنفيذ هذا الأمر، و كذا للأشخاص الذين يكونون موضوع إجراء سحب تمت مباشرته تطبيقا للمادة33

يمارس هذا الطعن لدى لجنة تحدد تشكيلتها و تنظيمها و سيرها عن طريق التنظيم". أكد إنشاء لجنة الطعن القانون رقم 16-09 في المادة 11 منه، وقد صدر المرسوم التنفيذي رقم 06-357 المؤرخ في 9/10/2006 المتضمن لجنة الطعن المختصة في مجال الاستثمارات و تنظيمها و سيرها.[17]

[17] – المرسوم التنفيذي رقم 06-27 المؤرخ في 19 أكتوبر 2006، يتضمن تشكيلة لجنة الطعن المختصة في مجال الاستثمار وتنظيميها وسيرها، ج رج ج العدد 64، الصادرة بتاريخ 11 أكتوبر 2006.

المطلب الثاني: معوقات الاستثمار بالجنوب (الطبيعية والبشرية)

تتمثل هذه المعوقات في الكثير من الظروف الطبيعية التي ليس للإنسان دخل فيها أو فعلها، ولكنه يستطيع التعامل مع الطبيعة في ظلها، وتكييف ظروف حياته وفقًا لهذه الظروف والأوضاع الطبيعية ومن هذه العوامل ما يلي:

اولا: المعيقات الطبيعية

يوجد العديد من المعوقات الطبيعية التي تؤثر على الاستثمار في الجنوب الجزائري، ومن بين هذه المعوقات:

- الموارد الطبيعية: إن توافر الموارد الطبيعية يُعد عاملًا مهم لدعم النمو، ومن الملاحظ أنه في بعض الحالات المستغلة بصورة غير جيدة أو سيئة، والأرض التي تُخصص لمنتجات زراعية وفقًا لنظام لا يتماشى وتركيب المحاصيل، وكذلك الأرض المتروكة دون استغلال بسبب نقص وسائل الري هي أمثله معروفة عن معوقات التنمية الاقتصادية.[18]
- الجفاف وندرة السيلان السطحي: يعتبر الجنوب الجزائري منطقة جافة جداً، اما الموارد المائية الجوفية فهي بعيدة على اعماق تفوق 2000 متر، حيث تساهم ندرة المياه في تقليل فرص الاستثمار في الزراعة والصناعات المرتبطة بها[19].
- الارتفاعات الجبلية: يتميز الجنوب الجزائري بالعديد من الجبال والهضاب، مما يجعل من الصعب الوصول إلى بعض المناطق، ويزيد من تكلفة النقل والتصدير.

[18] – جودة حسانين جودة، جغرافيا أفريقيا الإقليمية، دار النهضة العربية، بيروت، 1981م، ص58، محمود أبو العنين، الاتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الأفريقية، مركز البحوث الأفريقية، القاهرة، 2001م، ص29.

[19] – مغربي خيرة، اقتصاديات الموارد المائية في الجزائر، مجلة دفاتر بوادكس، العدد 06 ,2016 م، ص107.

- الرياح الشديدة والعواصف الرملية: تتعرض المناطق الصحراوية في الجنوب الجزائري للرياح الشديدة والعواصف الرملية التي تؤدي إلى تلف البنية التحتية وتأثيرات سلبية على الصحة العامة[20].
- الظروف الجوية القاسية: يتميز الجنوب الجزائري بطقس شديد الحرارة في الصيف وشديد البرودة في الشتاء، مما يؤثر على العمليات الإنتاجية ويتطلب استخدام موارد طاقة إضافية[21].

وان الحرارة العالية تزيد من نسبة التبخر، مما يسبب الجفاف، ونتيجةً لتلك الظروف كانت الصحراء والجفاف من العوائق المناخية الرئيسية لعمليات التنمية في تلك المناطق الحارة، كما تسبب قلة الغطاء النباتي وللمناخ دورًا في تشكيل التربة، كما أن له دورٌ في توزيع النباتات والحيوانات وتحديد صورة النشاط البشري، مما يقلل من عملية التنمية الاقتصادية.[22]

- قلة التنوع البيولوجي: تعد البيئة الصحراوية فقيرة جداً من حيث التنوع البيولوجي، مما يزيد من تحديات الزراعة والاستثمار في الصناعات المرتبطة بالطبيعة.

على الرغم من وجود هذه المعوقات، فإن الحكومة الجزائرية تعمل على تطوير قطاعات الاستثمار في الجنوب الجزائري، وذلك من خلال إطلاق برامج تنموية وتشجيع الاستثمار في مجالات مثل الطاقة الشمسية والرياح والتعدين والصناعات الغذائية.

[20] –عمر داود (2019): ماهي مميزات المناخ الصحراوي؟ مقال بموقع مقالة، نشر في /22/ 07 2019 الرابط : https://mkaleh.com/

[21] – الشروق أونلاين، لهذه الأسباب لا تعلن درجات الحرارة الحقيقية في الجنوب, 26/07/2013، رابط الموقع الالكتروني: https://cutt.us/ZuGDh

[22] – نجاح قدور، أفريقيا ومكافحة التصحر في ظل الاتحاد الأفريقي، مجلة دراسات، طرابلس، العدد 12، 2003م، ص86.

ثانيا: المعيقات البشرية

توجد العديد من المعوقات البشرية التي تؤثر على الاستثمار في الجنوب الجزائري، ومن أهم هذه المعوقات:

1. التهرب الضريبي: يعتبر التهرب الضريبي من المشكلات الاقتصادية الرئيسية في الجنوب الجزائري، حيث يؤثر سلباً على الاقتصاد والموارد المالية للحكومة. وتتمثل أشكال التهرب الضريبي في عدم دفع الضرائب على الدخل والثروة، وتهريب البضائع والسلع المختلفة، وعدم الالتزام بالإجراءات الضريبية والجمركية.

يعتبر قطاع النفط والغاز هو القطاع الأساسي في الاقتصاد الجزائري، حيث يمثل ما يقرب من 95% من صادرات البلاد، وتوجد العديد من الشركات العالمية في هذا القطاع، وتعمل هذه الشركات على استخراج النفط والغاز من الموارد الطبيعية في المناطق الجنوبية. ومن الممكن أن يحدث التهرب الضريبي في هذا القطاع عن طريق عدم دفع الضرائب على الأرباح أو تقديم تقارير مالية غير دقيقة.[23]

1. القضايا الأمنية: تعتبر القضايا الأمنية من أبرز المعوقات البشرية التي تؤثر على الاستثمار في الجنوب الجزائري، حيث تشهد المنطقة بعض الأحيان أعمال عنف وتهديدات أمنية، بما في ذلك الهجرة غير الشرعية والتهريب والإرهاب والصراعات العشائرية مما يؤثر على الثقة في الاستثمار ويعيق النمو الاقتصادي[24].

[23] –النهار بليس، التهرب الضريبي يبلغ مستويات قياسية. آليات جديدة لمحاربتها, 2021/11/25، رابط الفيديو: https://cutt.us/4VU2Z

[24] – جاك روسيلييه، كسر معضلة الأمن الحدودي في شمال أفريقيا, 05 نيسان/أبريل 2018، رابط الموقع الالكتروني: https://cutt.us/mjv0Q

2. قلة الخدمات الاجتماعية والصحية: تعاني المناطق الجنوبية في الجزائر من قلة الخدمات الاجتماعية والصحية، وذلك بسبب عدم التركيز على هذه المناطق في الاستثمارات الحكومية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعد هذه المشكلة مصدر قلق للسكان المحليين، حيث يواجهون صعوبة في الحصول على الخدمات الضرورية مثل الماء والكهرباء والنقل والرعاية الصحية، مما يؤثر على جودة الحياة ويجعل الاستثمار أكثر صعوبة[25].

3. نقص التمويل: تشهد المناطق الجنوبية في الجزائر نقصًا في التمويل، يعزى هذا النقص في التمويل إلى عدة عوامل، منها قلة الموارد المتاحة في هذه المناطق وتركيز التنمية والاستثمار في مناطق أخرى في البلاد، بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية والخدمات الأساسية في المناطق الجنوبية، وبالتالي يصعب على المستثمرين الحصول على تمويل كافٍ لتحقيق مشاريعهم، مما يقلل من فرص النمو الاقتصادي والتنمية.

4. الفساد والرشوة: إن وجود الممارسات الفاسدة في الجزائر عامة والجنوب خاصة فكون الاقتصاد يرتكز في الاساس على عائدات النفط والغاز اللذان يستخرجان من الجنوب الا ان الفساد المركزي يحول دون ذألك.

الفساد في مختلف الأجهزة وعدم القدرة علي كسر جماحه، ووجود إدارة مشتتة بين البيروقراطية، وضعف القدرات والكفاءات، والمحسوبية، وضعف نظام المراقبة والمتابعة والمحاسبة لتنفيذ التشريعات والخطط والبرامج الحكومية، ووجود أوضاع غير مستقرة، وانخفاض مستوي الفاعلية للسلطات، وعدم كفاءة خدمات البنية التحتية إلي جانب انخفاض مستوي الاستثمار المحلي بالنسبة للناتج القومي الإجمالي، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وتدني مستوي الكفاءات المحلية والخبرات،

[25] –فتيحة زماموش، سكان جنوب الجزائر غاضبون بسبب غياب الخدمات الصحية, 28 اغسطس 2019، رابط الموقع الالكتروني: https://cutt.us/4r3hs

وغياب تطبيق نظام المواصفات والمعايير الإقليمية والدولية علي المنتجات المحلية، وعدم فاعلية الأدوات المعنية بتشجيع الصادرات، وعدم القدرة علي فتح الأسواق الجديدة.

5. التمييز والإقصاء: يواجه السكان في المناطق الجنوبية في الجزائر التمييز والإقصاء الاجتماعي والاقتصادي، حيث يعاني السكان في هذه المناطق من تحيزات وتمييز في التعليم والوظائف والخدمات الأساسية، مما يؤثر على فرصهم في التنمية والتقدم ويزيد من معدلات الفقر والبطالة.

المبحث الثاني: البنية التحتية بالجنوب

تعتبر البنية التحتية أحد العوامل الرئيسية في تحقيق التنمية المستدامة في أي منطقة، حيث تؤثر بشكل كبير على قدرة المنطقة على استيعاب النمو الاقتصادي وتوفير الخدمات الأساسية للسكان المحليين. وفي سياق منطقة الجنوب الجزائري، فإن تحسين البنية التحتية يمثل تحديًا كبيرًا، حيث تعاني المنطقة من نقص في البنية التحتية الأساسية.

وفي سبيل ذلك سنتطرق في هذا المبحث الى واقع البنية التحتية في الجنوب، ثم تأثير نقص البنية التحتية على التطور الاقتصادي.

المطلب الاول: واقع البنية التحتية بالجنوب

البنية التحتية هي المجموعة الشاملة من المرافق الأساسية التي توفر الخدمات اللازمة للمجتمع، وتشمل الطرق والجسور والمطارات والموانئ والسكك الحديدية وشبكات النقل العام، إضافة إلى الخدمات العامة مثل الكهرباء والمياه والصرف الصحي والاتصالات[26].

[26] –وفاء احمد محمود العموش، دور البنية التحتية في التنمية المستدامة، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 49، الاصدار 05، ص533.

1-المطارات:[27] توجد العديد من المطارات في الجنوب الجزائري عددها حوالي 15 مطار موزعة على الولايات، والتي تلعب دورًا حيويًا في تسهيل السفر والتجارة وتطوير الاقتصاد المحلي، وتقع بعض هذه المطارات في مناطق نائية وصحراوية، مما يجعلها أكثر أهمية في تسهيل الوصول إلى تلك المناطق وتطويرها اقتصاديا واجتماعيا. وتستخدم هذه المطارات أيضا في نقل البضائع والمواد الأساسية مثل الأدوية والغذاء إلى تلك المناطق.

ومن أبرز هذه المطارات: مطار تمنراست أغواذزو، مطار إن صالة الحجاج، مطار إيليزي مطار طرفاق، مطار تقرت، مطار تيميمون، مطار غرداية، مطار تيمقاد.

جدول رقم (01): المطارات الدولية بالجنوب الجزائري.

الموقع	اسم المطار الدولي
أدرار	مطار توارت
غرداية	مطار مفدي زكرياء
حاسي مسعود	مطار كريم بلقاسم
تمنراست	مطار حاج باي أخاموك الدولي
عين امناس	مطار عين أمناس
بسكرة	مطار بسكرة

المصدر: الجزائرية الجوية الخطوط:https://cutt.us/sEMBi

[27] -اونيس يونس، نظام النقل الجوي في الجزائر، مذكرة ماستر تخصص نقل وامداد، جامعة الحاج لخظر، باتنة / الجزائر,2010-2011م، ص65-66.

جدول رقم (02): المطارات الوطنية بالجنوب الجزائري

الموقع	اسم المطار	الموقع	اسم المطار
برج باجي المختار	مطار برج باجي المختار	بشار	مطار بشار
بوسعادة	مطار بوسعادة	غار الجبيلات	مطار غار الجبيلات
المنيعة	مطار المنيعة	حاسي الرمل	مطار حاسي الرمل
الوادي	مطار قمار	الأغواط	مطار الأغواط
اليزي	مطار اليزي	ورقلة	مطار عين البيضاء
عين قزام	مطار عين قزام	تندوف	مطار تندوف
عين صالح	مطار عين صالح	تيميمون	مطار تيميمون
تقرت	مطار تقرت		

المصدر: الجزائرية الجوية الخطوط: https://cutt.us/sEMBi

2-السكك الحديدية: تعتبر السكك الحديدية واحدة من أهم وسائل النقل في الجزائر، تعتبر السكك الحديدية مساهم بشكل كبير في تحقيق أهداف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و العسكرية و ذلك فيما يتعلق بنقل الأفراد أو البضائع على حد سواء ،و تأتي أهمية النقل بالسكك الحديدية من خلال قدرتها الكبيرة على نقل الحمولات الثقيلة و لمسافات بعيدة و بسرعات عالية و قد تجاوزت سرعة بعض القطارات 100كم/ساعة, كما أن مرور السكك الحديدية بمنطقة معينة يعتبر أحد الأسباب الرئيسية في تنمية تلك المنطقة و إيجاد التجمعات الحضرية الكبيرة و بالتالي إمكانية التأثير المباشر في توزيع السكان ,حيث تمتد شبكة السكك الحديدية في الجزائر على مساحة كبيرة من البلاد، بما في ذلك الجنوب الجزائري، ونجد الحكومة الجزائرية تعمل على تطوير شبكة خطوط

السكك الحديدية وتمديدها لفك العزلة عن المناطق الداخلية والصحراوية في الجنوب الجزائري، وذلك لنقل الثروات المعدنية إلى الشمال, وتتوفر الجزائر حاليًا على شبكة من السكك الحديدية طولها 4200 كلم،[28] وتشمل العديد من المحطات في مختلف أنحاء البلاد، بما في ذلك المحطات في الجنوب الجزائري مثل محطة قطار أدرار ,محطات ولاية بسكرة (قطار أوماش ,قطار بسكرة , قطار القنطرة ,قطار لوطاية ,قطار منبع الغزلان), محطات ولاية بشار (قطار بشار ,قطار بني ونيف).

شكل رقم (01): وضعية شبكة السكك الحديدية في الجزائر.

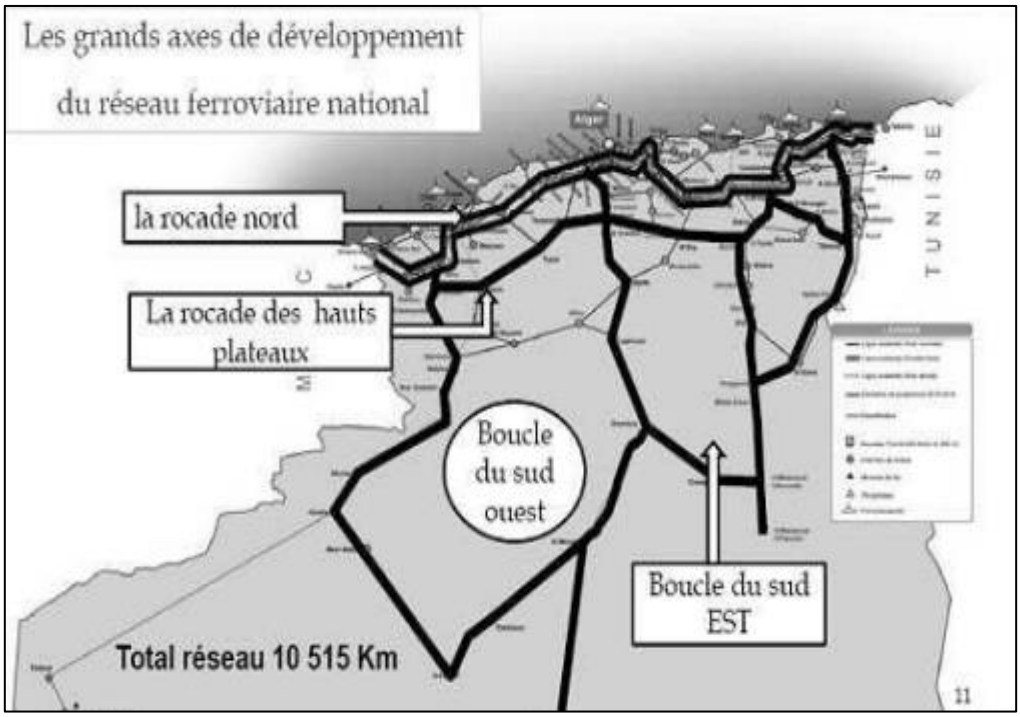

المصدر: عميروش نجوى، تحقيق جودة خدمات النقل بالسكك الحديدية في ظل تطوير قطاع النقل في الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد ،06 العدد 04 ,2019 م، ص489.

[28] –ولد بن زازة زهرة، بن نورين زين الدين، مناخ الاستثمار وأهميته في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 8، العدد2, 2019م، مستغانم/الجزائر، ص42.

الجدول رقم(03): يوضح طول شبكة السكك الحديدية في الجزائر.

التعيين الوحدة	الوحدة	2012	2013	2014	2015	2016
طول الشبكة	كيلومتر	3 .851	3 .800	3 .800	3.749	3 .824

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نتائج ،2014/2016 نشرة 2017 ص 49

تبقى النسبة المحققة لحد الساعة ال تعبر عن الانتشار والامتداد العادل والفعال الذي ينعكس بالصورة الإيجابية على الاقتصاد الوطني، كما أن نسبة تغطية شبكة السكك الحديدية في الجزائر لا تتوافق مع المساحة الكلية للبلد الشبه قارة المقدرة بحوالي 2.381.741 كم، رغم ذلك تبقى السلطات الجزائرية طموحة في سعيها لربط جميع مدن الجزائر بشبكة السكك الحديدية.

3-وسائل الاتصالات:[29] إن وضعية وسائل الاتصالات في الجزائر قد شهدت تطورا ملحوظا فبعدما كان من الصعب الحصول في الجزائر على خط هاتف واحد أصبح بالإمكان الحصول على عدّة خطوط في ان واحد بسرعة واقل تكاليف ويعزى ذلك إلى منح الرخصة الأولى للهاتف النقال لشركة اوراسكوم "جيزي" والرخصة الثانية للهاتف النقال للشركة "اوريدو" مع اتصالات المحلية أو الوطنية موبيليس وكذا إدخال الخدمة 4G للأنترنت على جميع الشبكات.

إن تمويل الاستثمارات في مجال البنية التحتية في الجنوب الجزائري من قبل الدولة بمفردها لم يكفي لذلك كان لابد من الاعتماد على القطاع الخاص الوطني والأجنبي على حد سواء لتحسين وضعية البنية التحتية بالجنوب الذي اصبح بما يملك من مواد اولية مستقبل واعد للجزائر.

[29] -نفس المرجع ص44.

المطلب الثاني: تأثير نقص البنية التحتية على التطور الاقتصادي

تأتي أهمية البنية التحتية من الآثار التي تتركها على البلد بشكل عام والاقتصاد بشكل خاص، وبالتحديد مسألة النمو الاقتصادي وتوليد الفرص، لانعكاسها بشكل واضح على الاستقرار الاقتصادي، بل اعتبرها البعض مفتاح النمو الاقتصادي وفرص العمل، إذ لا يمكن تحقيق نمو اقتصادي وتوليد الفرص تنعكس على الاستقرار الاقتصادي، دون تقدم ملموس في جودة البنية التحتية فضلاً عن وجودها في بداية الأمر.

ويحدث العكس تماماً أي في ظل غياب أو سوء البنية التحتية من حيث عدم تكاملها أو رداءة جودتها أو ارتفاع أسعارها سترتفع كلف إنتاج السلع والخدمات ثم ارتفاع أسعارها وانخفاض الأرباح فتنخفض ثقة المستثمرين بهذا البلد فينخفض حجم الاستثمار ويتبعه غياب الاستقرار كنتيجة لزيادة البطالة وانخفاض النمو الاقتصادي.

في الجزائر، تأثير نقص البنية التحتية على التطور في جنوب يكون كبيراً ومتعدد الجوانب. فعدم توفر بنية تحتية جيدة وفعالة قد يؤثر سلباً على الاقتصاد والتنمية وحياة السكان في المناطق الجنوبية من الجزائر.

إن تدني البنى التحتية يؤثر على الخدمات السياحية(ضعف الإيواء، ضعف النقل، ضعف الإطعام، ضعف خدمات التسلية والترفيه، وضعف الاتصالات) يعتبر من العوامل التي تحد من إقبال الكثير من الجزائريين على ممارسة النشاط السياحي نحو الجنوب[30].

قد يؤدي نقص البنية التحتية إلى صعوبة التنقل والوصول إلى المناطق النائية والمعزولة، ويقلل من فرص الاستثمار والتجارة ويضعف الاندماج الاجتماعي والاقتصادي. كما أن النقص في

[30] – رندة تباني، فارس هباش، أثر ضعف البنية التحتية في الوجهة السياحية المحلية على زيادة المخاطر المدركة (خاتمة)، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 08، العدد 01، جامعة أم البواقي ,2021 م، ص1019.

البنية التحتية قد يؤثر سلباً على جودة الحياة للسكان، حيث قد يتعرضون لصعوبات في الحصول على المياه والكهرباء والصرف الصحي والخدمات الأخرى.

علاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي نقص البنية التحتية إلى تدني مستوى الصحة والتعليم والرعاية الصحية، حيث يمكن أن يؤثر على جودة الخدمات المقدمة في هذه المجالات.

ومن أجل التغلب على تأثير نقص البنية التحتية في جنوب الجزائر، تعمل الحكومة الجزائرية على تحسين وتطوير البنية التحتية في هذه المناطق، وذلك عن طريق الاستثمار في إنشاء الطرق والجسور والمياه والصرف الصحي وتحسين النقل والاتصالات، وكذلك تطوير قطاعات الصحة والتعليم والخدمات الأخرى.

وعليه يمكن القول: انه نظراً لما تشكله البنية التحتية كجزء كبير من المناخ الاستثماري وذات تأثير مهم على الاقتصاد برمته، فهي تمارس دوراً كبيراً في الاستقرار الاقتصادي تحققاً أو غياباً.

المبحث الثالث: المناخ بالجنوب

إن التغير المناخي يؤثر بشكل كبير على الاقتصاد، حيث يمكن أن يؤدي إلى تأثيرات سلبية على النمو الاقتصادي والتجارة والزراعة والصناعة والسياحة وغيرها من القطاعات الاقتصادية.

وسنتناول في هذا المبحث:

وضعية المناخ بالجنوب الجزائري (مطلب اول).

المناخ كمعيق طبيعي واقتصادي (مطلب ثاني)

المطلب الاول: وضعية المناخ بالجنوب

يتصف المناخ الصحراوي إلى مناخ قاري قاس في فصل الصيف،[31] لان درجة الحرارة قد تصل إلى أكثر من 21 °درجة في الظل، أما في فصل الشتاء فإن درجة الحرارة تنخفض بشكل كبير ويمكن أن تصل إلى درجة الصفر، هذا ما يجعل المدى الحراري السنوي بالصحراء كبير جدا.

أما بالنسبة لكمية التساقط في الاقاليم الصحراوي، فهي تقل عن 211 ملم في السنة، ذلك لان أهم كميات الأمطار تنزل على الهوامش الشمالية للصحراء، وهذا راجع لوقوع الصحراء الجزائرية في المنطقة فوق المدارية أين تتراكم الرياح القادمة من خط الاستواء.

يسود في جنوب شرق الصحراء نظام المطر الصيفي حيث تقل الأمطار كلما اتجهنا من الشمال إلى الجنوب[32] .

[31] –ملاوي نورة، شكاطي بسمة، المشاريع الإصلاحية الفرنسية في الصحراء الجزائرية خلال القرن 54 م، مذكرة ماستر تاريخ المغرب العربي المعاصر، جامعة 08 ماي 5491 –قالمة,– 2020/2019م، ص20.

[32] –محمد الهادي العروق، أطلس الجزائر والعالم، دار الهدى، الجزائر، 1998م، ص 13.

بالإضافة إلى هذا التذبذب فإننا نجد في بعض الأحيان أن نزول المطر يكون في بيئة زوابع قوية وعنيفة تملأ في ساعات قليلة مجاري الأودية الجافة أو ما يعرف بالأودية الكاذبة[33].

فالتساقط بالصحراء الجزائرية يمكن أن ينعدم في بعض المواسم لسنوات طويلة، فظاهرة الجفاف تعود إلى الارتفاع في درجات الحرارة.

وتشير بعض التقارير إلى أن تغير المناخ يتسبب في زيادة في درجات الحرارة في الجزائر بشكل عام، مما يؤدي إلى تأثير سلبي على النظام البيئي والتنوع الحيوي في المنطقة. وقد يؤدي هذا التغير المناخي إلى تدهور في نوعية التربة ونقص في الموارد المائية، مما يزيد من التحديات التي يواجهها السكان والمزارعون والمربون في المنطقة.

المطلب الثاني: المناخ كمعيق طبيعي واقتصادي

تواجه منطقة الجنوب الجزائري تحديات كبيرة جراء التغيرات المناخية التي تشهدها المنطقة، والتي تتضمن ارتفاع درجات الحرارة، ونقص الأمطار، وزيادة في تردد الظواهر الجوية القاسية مثل الجفاف والعواصف الرملية والتصحر.

ومن الملاحظ أن التغير المناخي وتنامي آثاره المختلفة جعل هذه الظاهرة من اهتمامات الحكومات المتعاقبة منذ التسعينات القرن العشرين، بعد اهمال وعدم مواجهة هذا التهديد في السنوات الماضية، وهذا الإهمال هو أحد أهم الأسباب التي ساهمت في تفاقم أثار هذه الظاهرة على أمن الدول (سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا وبيئيا). فالكوارث الطبيعية كالجفاف، التصحر، والمجاعة في الصومال وفي عدة دول منطقة القرن الافريقي، كذلك التسونامي الذي ضرب اندونيسيا في 2009، وموجات الحرارة الشديدة في أوروبا وأمريكا، وغيرها من المظاهر كلها مؤشرات على حدوث التغير المناخي.

[33] –أحمد توفيق المدني، جغرافية القطر الجزائري، دار الناشئة الإسلامية، الجزائر، 1948م، ص 40.

ذكر البنك الدولي في تقرير نُشِرَ على موقعه الإلكتروني بعنوان "إدارة آثار تغير المناخ"، أن الأسعار الغذائية في أفريقيا، ولا سيما في الدول المغاربية مثل الجزائر، قد ترتفع بنسبة تصل إلى 12٪ بحلول عام 2030، و70٪ بحلول عام 2080، نتيجةً للتغيرات المناخية المتوقعة[34].

أثارت التغيرات المناخية تهديداً كبيراً على مختلف القطاعات الاقتصادية في الجنوب الجزائر، نظراً لأهمية تلك القطاعات في تعزيز الرفاه الاجتماعي للأفراد، يتأثر القطاع الفلاحي بشكل خاص بسبب ارتباطه الوثيق بعوامل المناخ، ولكن يمكن أن تتأثر قطاعات أخرى بالقدر نفسه، مثل الطاقة والتأمينات بالإضافة إلى ذلك، يمكن للتغيرات المناخية أن تؤثر على المجال الأعمال في الجنوب، وهو ما يجعلها تهم كل القطاعات الاقتصادية على حد سواء.

يمكن أن يؤثر تغير المناخ أيضًا على السياحة في المنطقة، حيث يعتبر الجنوب الجزائري من أهم الوجهات السياحية في العالم بسبب طبيعته الخلابة والمناظر الطبيعية الرائعة في المنطقة (طاسيلي النجر، انسكرام..الخ), ومع ذلك، فإن تغير المناخ يمكن أن يؤثر على جاذبية المنطقة للسياح، حيث يمكن أن يؤدي إلى تدهور في البيئة وتغير في الظروف الجوية ويتراجع الإقبال على السياحة البيئية ، مما يؤثر على تجربة الزوار ويقلل من عدد السياح الذين يزورون المنطقة و طبيعتها الخلابة بسبب الظروف الجوية القاسية[35].

بشكل عام، يمكن القول إن تغير المناخ قد يؤثر بشكل سلبي على الاستثمار والاقتصاد في الجنوب الجزائري، ويزيد من التحديات التي يواجهها المستثمرون والمنتجون في المنطقة. ولتخفيف هذه التأثيرات، يمكن اتخاذ عدد من الإجراءات التي تشمل تحسين نظم الري والزراعة المستدامة، وتطوير مشاريع

---

[34] – ALIMENTAIRE : QUELLE VISION ET QUELLE POLITIQUE POUR L'AVENIR EN ALGERIE, Centre Régional de Recherche en Sciences Sociales, Laboratoire d'Economie et de Sciences Sociales de Rennes.p1

[35] – رشا أحمد محمد خليل، التغيرات المناخية وتأثيرها فى النشاط السياحي بالتطبيق على مدينة شرم الشيخ، مجلة اتحاد الجامعات العربية للسياحة والضيافة، المجلد 16، العدد 01، جامعة قناة السويس، مصر ,2019م، ص126.

لإنتاج الطاقة المتجددة، والاستثمار في البنية التحتية وتحسين إدارة الموارد الطبيعية، وتعزيز الحوكمة والتخطيط الاستراتيجي للتنمية المستدامة في المنطقة. كما يمكن تشجيع الابتكار والاستثمار في البحث والتطوير لتطوير تقنيات وحلول جديدة لمواجهة تحديات تغير المناخ في المنطقة.

خلاصة:

وكخلاصة للطرح السابق التي تطرقنا فيه الى "مشاكل ومعيقات التطور بالجنوب"، فانه تم التوصل الى جملة من النتائج ولعل أهمها:

بالنسبة للاستثمار في الجنوب الجزائري، فهناك العديد من الفرص المتاحة للاستثمار في هذه المنطقة، والتي تشمل قطاعات مثل الزراعة والثروة الحيوانية والسياحة والطاقة الشمسية والرياح والمناجم والصناعات الخفيفة والثقيلة وغيرها والتي تحقيق العوائد المرتفعة على المدى الطويل للخروج من الاقتصاد الواحد لكن المعيقات وما اكثرها تحول دون ذألك.

البنية التحتية تأثر بشكل رئيسي على التنمية في أي منطقة من الجزائر، حيث تؤثر بشكل كبير على قدرة المنطقة على استيعاب النمو الاقتصادي وتوفير الخدمات الأساسية للسكان المحليين وفي سياق منطقة الجنوب الجزائري، فإن هذا النقص له دور بالغ في عدم التطور والنمو الاقتصاد لها.

كذلك الوضعية المناخية التي يتميز بها الجنوب، يمكن أن يؤدي إلى تأثيرات سلبية على النمو الاقتصادي والتجارة والزراعة والصناعة والسياحة وغيرها من القطاعات الاقتصادية وهي بذلك تحتاج الى سبل وارادة من السلطة.

الفصل الثالث:

البدائل الإقتصادية لتطوير الجنوب الجزائري

تمهيد:

لطالما كان البحث عن بدائل اقتصادية لتطوير الجنوب الجزائري مسألة مصيرية للجزائر ويعتبر كل من قطاع السياحة، و الزراعة من أهم القطاعات التي يمكن أن تحقق هذه الغاية، وهذا باستخدام الوفرة المالية التي تحوزها الجزائر، نتيجة الإيرادات النفطية، خاصة و أن الجزائر تملك كل مقومات النجاح للاستثمار في هاته القطاعات، الفصل المقدم يبين من خلال أمثلة وسيناريوهات واقعية بأن البدائل متوفرة وقابلة للاستغلال بأقل التكاليف.

لذلك سوف نحاول من خلال هدا الفصل الذي قسمناه إلى مبحثين ، المبحث الأول سوف نسلط الضوء على قطاع السياحة كبديل اقتصادي من خلال إبراز العرض و الطلب السياحي و التعريف بالمقومات و المعالم السياحية الصحراوية و أخيرا إظهار دور الإعلام في الترويج للسياحة، أما المبحث الثاني فنبرز فيه قطاع الزراعة كبديل اقتصادي من خلال التطرق إلى واقع الزراعة الصحراوية بالإضافة إلى مقومات الزراعة الصحراوية و ختاما معوقات الزراعة الصحراوية.

المبحث الأول: السياحة كبديل اقتصادي

لقد أصبحت السياحة بشكل عام والسياحة الصحراوية بشكل خاص في السنوات الأخيرة إحدى أهم الموارد الرئيسية والثابتة للعديد من الدول، حيث تلعب دورا مهما في التنمية من خلال إسهامها في تطوير وتنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى من خلال ما يعرف بالأثر المضاعف للناتج السياحي فلم تعد السياحة مجرد تغيير مكان السكن بغرض الترفيه والترويح عن النفس فقط، بل تجاوزت ذلك الغرض إلى أغراض أخرى اقتصادية واجتماعية وثقافية.

انطلاقا مما سبق سنحاول من خلال هدا المبحث أن نعطي لمحة عن أهم التعريفات للعرض و الطلب السياحي و نركز فيه على تعريف السياحة الصحراوية في المطلب الأول ، لنبين مقومات السياحة الصحراوية في الجزائر في المطلب الثاني ثم ننتقل إلى دور الإعلام في الترويج للسياحة الصحراوية

المطلب الأول: العرض و الطلب السياحي

أولا: تعريف العرض والطلب السياحي

عرف العرض السياحي بأنه "ظاهرة اجتماعية وإنسانية تقوم على انتقال الفرد من مكان اقامته الدائمة إلى مكان آخر لفترة مؤقتة لا تقل عن أربع وعشرين ساعة ولا تزيد عن اثني عشر شهرا بهدف السياحة الترفيهية أو العلاجية أو التاريخية".[1]

كما يعرف الطلب السياحي على أنه "العدد الإجمالي للأشخاص الذين يسافرون، أو يرغبون في السفر، لاستخدام المرافق السياحية والخدمات في أماكن بعيدة عن أماكن عملهم وإقامتهم".[2]

[1] محيي محمد مسعد (2002)، الاطار القانوني للنشاط السياحي و الفندقي، مصر : المكتب العرب الحديث، ص 62

[2] Stephen J.Page. (2007). « Tourism Management: managing for change », 2nd edition, Elsevier Butterworth-Heinemann, p167.

ثانيا: المناطق السياحة الصحراوية في الجزائر

إن السياحة الصحراوية هي نوع من انواع السياحة البيئية الطبيعية مجالها الصحراء بما فيها من مناظر طبيعية وكثبان رملية وأودية جافة وواحات وضايات بالإضافة إلى أسلوب حياة وثقافة مجتمع عملي شكلته مادة الصحراء وهي ترتبع على 02 مليون كم² من المساحة الإجمالية للبلاد وهي بهذا التنوع مرشحة لأن تكون قطبا سياحيا عالميا منفردا.[3]

تتكون الجزائر من 48 ولاية، منها 14 ولاية صحراوية تحتل 75 % من مساحة البلد تقريبا، ومن أهم هذه الولايات تمنراست، تندوف، ورقلة، غرداية ،أدرار، البيض، بشار، اليزي، الأغواط، الوادي، بسكرة، النعامة، وتحتوي هذه الولايات كنوزا صحراوية تتمثل بالتنوع الكبير من أشكال السياحة الصحراوية .[4]

و من بين ابرز المناطق السياحية الصحراوية في الجزائر يمكن الإشارة إليها على النحو التالي:

1. عين صالح :

هي واحة تقع في قلب صحراء الجزائر السياحية الخلابة ، وقد كانت ذات يوم رابط تجاريا هاما لطريق القوافل و تقطع الكثبان الرملية المتحركة البلدة إلى نصفين، وتتضمن أجزاؤها الخلفية أربعة قصورٍ أثرية من الطوب الأحمر لكل منها قلعتها الخاصة

2. سلسلة جبال أراك:

أراك هي سلسلة جبلية في بلدة أرك ولاية تمنراست بالجزائر، تحيط بواد جاف كان يعبر منه نهر نحت واجهات السلسلة التي تصل أعلى قممها إلى 500 نتر. وعلى الرغم من المناخ شديد

---

[3] حيي جعفري، مالك عليان، و رضا بن بوريش. (01 ،04 2020). السياحة الصحراوية قاطرة التنمية السياحية في الجزائر. جملة الإستراتيجية والتنمية، عدد خاص، الصفحات .42-41

[4] خليف مصطفي غرايبة. (2012). السياحة الصحراوية – تنمية الصحراء في الوطن العربي – (المجلد الأول). قطر، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ص 184.

الجفاف، إلى أن بعض أنواع النباتات والحيوانات الصحراوية تعيش في الوادي مثل حرذون قوس قزح، لا توجد مستوطنات بشرية دائمة في المنطقة، لكن وجود بعض الأدوات و تلال الدفن تشير إلى وجود الإنسان العرضي عبر التاريخ.

3. مدينة بني عباس

تعتبر مدينة بني عباس من أهم مدن صحراء الجزائر السياحية في ولاية بشار، و تشتهر المدينة باسم الواحة البيضاء و جوهرة الساورة، و تحتضن المدينة العديد من مناطق الجذب السياحي كقصر الواحة التاريخي، و متاحف متنوعة تسرد حكايات عن المنحوتات الصخرية و الثورة الحيوانية النباتية. كما تتضمن مدينة بني عباس الكثير من الجبال التي تقع ضمن محيطها، وأهمها سلسلة جبال الوقارتة، التي تقع حول قرية الوقارتة.

4. وادي مزاب:

يقع على بعد 800 كيلو مرت من شمال صحراء الجزائر، ويتمتع بتضاريس جغرافية مميزة تحتوي على هضبة صخرية تتكون من الحجر الجيري ويبلغ ارتفاعها 800 متر فوق مستوى البحر. وقد صنفت منظمة اليونسكو هذه المنطقة ضمن أحد مواقع التراث العالمي.

5. جبال طاسيلي ناجر:

هي سلسلة من الجبال تقع في جنوب شرق الجزائر، وهي تعتبر محمية وطنية وتعد من أجمل مناطق السياحة الصحراوية في الجزائر على الإطلاق وهي الأكثر زيارة من السياح عن غيرها. وتضم جبال صخرية شاهقة الارتفاع كما تحتوي على مجموعة من الكهوف اليت ترجع إلى فترة ما قبل التاريخ، وقد صنفت منظمة اليونسكو هذه السلسة ضمن أحد مواقع التراث العاملي 1982 .

6. جبال هقار:

هي من المناطق الصحراوية الصخرية المتوسطة الارتفاع حيث يصل ارتفاعها إلى حوالي 900 متر، ويعلو قممها جبل طاهات والذي يرتفع إلى حوالي 2.908 متر فوق سطح البحر، وجبال

هقار تتكون من مجموعة من الصخور المتحولة الجميلة جدا، كما يمكنك ممارسة رياضة تسلق الجبال في هذه المنطقة.

7. بلدة تيميمون:

هي بلدة تم بنائها في واحة صحراوية تحمل اسم تيميمون و التي تقع في ولاية أدرار، و تتميز هذه البلدة بالمباني المبنية من التراب والطين الأحمر، ويوجد لها بوابة قرمزية، ويوجد بها بحيرة السبخة المالحة فضلا على وجود هضبة تادمايت والتي تقع في الجنوب الشرقي من البلدة

8. تاغيت:

من أروع مناطق السياحة الصحراوية في الجزائر واليت تتميز بالجمال والتنوع في الطبيعة، وتحتوي على أكثر من مائة ألف نخلة تنتج أفضل أنواع التمور، ويهتم السياح بزيارة هذه المنطقة حيث يزورها بشكل سنوي الألاف من السياح، فضلا على أن منطقة تاغيت من المناطق اليت تشتهر بالنقوش الصخرية القديمة واليت ترجع إلى البدائية حيث تعود هذه النقوش إلى أكثر من 10 ألاف عام قبل الميلاد.

ثالثا: الهياكل السياحية الصحراوية في الجزائر

تمثل الهياكل السياحية الصحراوية كل الهياكل القاعدية التي لا تكتمل الحركة السياحية بدونها، وتتمثل في مجموع

الخدمات المساعدة والهياكل التي يجب أن تتواجد جنبا إلى جنب مع الموارد السياحية، ومن أهمها:

- **الوكالات السياحية :**

تعتمد السياحة في هذه المناطق الصحراوية على نشاط الوكالات السياحية المنتشرة بكثرة في هذه الولايات، فمثال

في تمنراست توجد 83 وكالة سياحية وفي بسكرة 14 وكالة وغرداية 10 ومدينة جانت بها 28 وكالة، إلى جانب وجود

الديوان الوطني الجزائري للسياحة عبر جميع الولايات.[5]

والجدول التالي يوضح تطور عدد الوكالات السياحية في الجزائر:

جدول رقم (4) تطور عدد الوكالات السياحية في الجزائر

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
عدد الوكالات السياحية	1643	2041	2220	2626	2942	3546	4267

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على موقع وزارة الصناعة التقليدية : https://www.mta.gov.dz/

نلاحظ من الجدول رقم (4) أن عدد الوكالات السياحية في الجزائر تطور بشكل سريع، حيث كان عددها سنة 2015 لا يتعدى 1643 وكالة سياحية، في حين وصل عددها في سنة 2021 حوالي 4267 وكالة سياحية وذلك بمعدل 380 وكالة سياحية كل سنة. رغم تضاعف عدد الوكالات السياحة في الجزائر الى ان نسبة مساهمة الوكالات السياحة في الترويج للسياحة الداخلية ضئيلة، والسبب في اعتقادنا إلى ان اغلب انشطة الوكالات السياحية موجهة الى خدمات الحج و العمرة، ويرجع ذلك إلى ضعف القانونين و التشريعات السياحية المنظمة لأعمال الوكالات السياحية.

- **الفنادق:**

يمثل الجدول رقم (5) وضعية الحضيرة الفندقية الوطنية لسنة 2020، حيث قمنا بالتركيز على حالة المؤسسات الفندقية الواقعة في المناطق الصحراوية.

[5] حيي جعفري، مالك عليان، و رضا بن بوريش. مرجع سبق ذكره.

الجدول رقم (5) وضعية الحضيرة الفندقية الوطنية لسنة 2020

الطابع	2019		2020	
	عدد الفنادق	عدد الأسرة	عدد الفنادق	عددا لأسرة
حضري	1045	80470	1070	81863
ساحلي	252	32926	253	32971
صحراوي	76	5895	80	6299
حموي	25	4502	27	4598
مناخي	19	1883	19	1883
مجموع	1417	125676	1449	127614

المصدر: مديرية مخطط الجودة السياحية والضبط

من خلال الجدول رقم(5) اعلاه نلاحظ ان عدد الفنادق في المناطق الصحراوية ضئيل جدا مقارنة مع العدد الاجمالي للفنادق الموجودة في الجزائر، حيث بلغ عددها في سنة 2019 حوالي 76 فندق، ثم ارتفع بنسبة منخفضة جدا في سنة 2020 فكان عددها 80 فندق أي بنسبة 5% من العدد الكلي للفنادق الموجودة على مستوى الوطن مع طاقة استيعاب 6299 اسرة، وتعتبر نسبة ضعيفة جدا غير كافية لتلبية الطلب على السياحة الصحراوية، بينما تمركزت معظم الفنادق في المناطق و المدن الحضرية بنسبة 73% مع طاقة استيعاب قدرت ب 81863 اسرة.

وفي ما يلي الجدول رقم (6) يمثل وصول السياح خلال موسم السياحة الصحراوية

الجدول رقم(6) يمثل وصول السياح خلال موسم السياحة الصحراوية

الفترة	الجزائريون	الأجانب	المجموع
أكتوبر 2019 إلى أفريل 2020	127418	12857	140275

المصدر:مديرية مخطط الجودة السياحية والضبط

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان عدد وصول السياح الجزائرين خلال موسم السياحة الصحراوية مرتفع بشكل كبير الذي قدر بـ 127418 سائحا مقارنة بالسياح الأجانب الذي بلغ عددهم 12857 سائحا، وهذه الإحصائيات تبقى دون الأهداف المرجوة.

المطلب الثاني : مقومات السياحة الصحراوية في الجزائر

مقومات السياحة الصحراوية في الجزائر تتوزع أقطاب صحراء الجزائر على الأقطاب وهي الجنوب الشرقي والجنوب الغربي والجنوب الكبير والجنوب الكبير الأهقار، بحيث تتميز هذه الأقطاب بالإمكانيات و المقومات التي تجعل منها وجهة ومقصدا للسياح من داخل القطر الوطني وخارجه، لما تحتويه من جمال وأسرار تحكي حياة البشر عبر عصور التاريخ.

أولا: القطب الجنوب الشرقي(الواحات):

يضم هذا القطب كل من الولايات التالية غرداية، بسكرة الوادي، ورقلة، وتحتوي ولايات هذا القطب على المقومات التالية:

- **المقومات الطبيعية:**

القطب الجنوب الشرقي(الواحات) وتمثل أحد المقومات الطبيعية التي تزخر بها الصحراء الجزائرية والتي تشكل مغريات للسائحين مثل واحة تاغيت التي تعتبر أروع

واحة في العرق الغربي الكبير وتستوعب الجزائر ما لا يقل عن مائتي واحة تتوزع على اثني عشر محافظة جنوبية، وهي الأغواط و ورقلة وبسكرة غرداية إليزي وبشار، و أدرار، النعامة، جانت، تمنراست، البيض، الوادي و تشترك واحات الجنوب الجزائري في لونها الأحمر العاكس للشمس، وينعكس هذا على سكان الواحات حيث أن المناخ السائد في عموم الواحات وتراثها الطبيعي يساهم في تأمين نمط الحياة البيولوجية في المنطقة ومزاياها، حيث تتمتع بمقومات أثرية تاريخية تتمثل في النقوش الصخرية الممتدة على طول وادي زوفانة كما تتمتع بقصورها وأهم قصورها القصر القديم أو العتيق، أما المناخ السائد فيها مناخ موحد من النوع القاري بارد في الشتاء وحار في الصيف، تتميز بالكثبان الرملية والهضبة والأودية مثل وادي ريغ، وادي ميزاب.[6]

ثانيا: القطب الجنوبي الغربي(توات):

يضم هذا القطب كل من ولايات بشار، أدرار وتيميمون القرارة، وطرق القصور، ويحتوي أيضاً هذا القطب على خصائص ومقومات مشتركة بحيث نجد:[7]

- **المقومات الطبيعية:**

يقع جنوب غرب الجزائر، يحده شمالاُ الموقع : ولايتي النعامة والبيض، وشرقاً تمنراست وغرداية، ومن الغرب المغرب أما جنوباً فيحده دولتي النيجر وجمهورية موريتانيا، يتربع هذا القطب على مساحة 603.000كلم 2.

[6] هاجر سعدي،لامية لعلام، دور التنمية السياحية المستدامة في ترقية السياحة الصحراوية في الجزائر، مجلة التنمية الاقتصادية العدد،1جامعة الشهيد حمه لخضر،الوادي2016، ، ص78.

[7] حكيم بن جروة، خولة اسماعيلي، أهمية عناصر الترويج المزيج الترويجي في النهوض بالمقومات والإمكانيات السياحية الصحراوية،حالة السياحة بمدينة ورقلة، مجلة التنمية الاقتصادية،العدد ، 2 جامعة الشهيد حمه لخضر،الوادي2016، ، ص227

- ✓ **التضـــاريس** : يتميـز فـي هـذا القطـب بـالنقوش الحجريـة فـي تاغيـت والعـرق الغربي الكبير وأبار والفقارات والسدود .
- ✓ **المقومـــات الأثريـــة التاريخيـــة** : تتميـز بالقصـور العتيقـة مثـل قصـر بوفـارس، موغـول، لحمـر شـمال ولايـة بشـار،كما يعـرف هـذا القطـب السـر الخفـي لأضـرحة العملاقـة والمراكـز التاريخيـة مثـل حـي قصـر تاغيـت وقصـر بنـي عباس وحي حقول ورود الرمال وأثار الشخصيات الذائعة الصيت .
- ✓ **المقومـات الثقافيـة** : تتميـز المنطقـة بالفلكلور مشـترك يـدعى بالحيـدوس وتـراث روحـي يتمثل في تقاليد جهوية مثل الفانتازية و الزيارات والوعدات.

ثالثا: القطـــب الجنـــوبي الكبيـــر

يضـم هـذا القطـب ولايـة تمنراسـت يحتـل هـذا الإقلـيم مكانـة عالميـة منحتهـا إيـاه منظمـة اليونسـكو، بحيـث يتمتـع بالعديـد من المقومات والإمكانيات السياحية وهي كالآتي:[8]

- **المقومات الطبيعية :**

- ✓ **الموقـــع:** تحتـل موقـع جيواسـتراتيجي تقـدر مسـاحتها بحـوالي 456.200كلـم² يحـد هـذا القطـب شـمالاً ولايتـي ورقلـة وغردايـة، وشـرقاً إليزي ، وغرباً أدرار أما جنوباً فيحده كل من دولتي النيجر ومالي .
- ✓ **التضـــاريس** : يتكـون القطـب مـن سـهول وهضـاب علوهـا 2000 م وجبـال مثـل قمـة تاهـات والمـان واسـتركام، كمـا يتواجـد بالقطـب شـلالات تمكرسـت فـي حـين النباتـات تغطـي المنطقـة أكثـر مـن 300 نـوع نبـاتي كالشـيح وتيركت للتداوي .

[8] حكيم بن جروة، خولة اسماعيلي، مرجع سبق ذكره، ص 227.

- ✓ **المقومات الأثرية والتاريخية** : تتواجد في القطب مواقع أثرية تشهد على تواجد الإنسان منذ العصر الحجري القديم، مثل ضريح تينهينان وقصر موسى ابن مستان وقصبة سيلا وقصر باسودة بعين صالح وقصبة أولاد سيدي المختار ومعبد الأب فوكو ، وكذا الغابة المتحجرة بمنطقة تيديكلت .
- ✓ **المقومات الثقافية:** يتميز قطب الهقار بالعديد من المهرجانات والتظاهرات مثل الأسيهار وتافسيت وهي تظاهرة اقتصادية ثقافية وسياحية تقام من شهر جانفي إلى فيفري ومهرجان تافسيت كذلك يقام خلال شهر مارس وأفريل . كما يشتهر القطب بتنوع كبير من الصناعات التقليدية كالفخار وصناعة الأواني وصناعة الخشب والألبسة التقليدية.
- ✓ **المقومات الدينية:** تتجلى في الزيارات، من بينها زيارة مولاي الحسان وتقام شمال تمنراست خلال شهر أوت وزيارة سبعين صالح تقام شهر ماي في عين صالح، وكذا زيارة داغمولي شمال غرب تمنراست خلال شهر ماي.

الجدول رقم(7): تطور طاقات الإيواء المنتج الصحراوي ونسبها من طاقات الإيواء الإجمالية خلال الفترة (2013-2020)

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد الفنادق الصحراوية	94	60	55	56	59	//	76	80
عدد الأسرة	6058	4557	3636	4780	4928	5477	5895	6299
طاقة الإيواء الإجمالية	9804	99605	102244	107420	112264	119155	125676	127614
النسبة%	6.13	4.56	3.55	4.45	4.03	4.59	4.69	4.93

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي2021

في إطار تنفيذ المخطط التوجيهي للسياحة أفاق 2025 تم برمجة جملة من الإستثمارات في الأقطاب الصحراوية الأربعة وكانت كما يلي:

الجدول رقم (8) مشاريع إنطلاق تنفيذ المخطط التوجيهي للسياحة الصحراوية

الأقطاب	عدد الفنادق	عدد الأسرة
القطب السياحي جنوب شرق الواحات	26	2092
القطب السياحي جنوب غرب توات	23	1513
القطب السياحي الجنوب الكبير الطاسيلي	01	150
القطب السياحي الجنوب الكبير	04	225
المجموع	54	3980

المصدر: www.mta.gov.dz/accueil.htm consulté 15/09/2018

المطلب الثالث: دور الإعلام في الترويج للسياحة الصحراوية

أولا: مفهوم الإعلام السياحي

هو أحد أشكال الإعلام المتخصصة و يمكننا تعريفه بأنه:

" هو كافة أوجه النشاط الاتصالية المخططة و المستمرة، و التي يمارسها إعلاميون متخصصون بهدف تزويد الجمهور بكافة الحقائق و الأخبار الصحيحة و المعلومات السليمة عن قضايا، و الموضوعات و المشكلات و مجريات الامور المتعلقة بالسياحة بطريقة موضوعية و بدون تحريف عن طريق وسائل و أشكال الإتصال المختلفة و بكافة الأساليب الفنية للإقناع و التأثير من أجل تنمية الوعي السياحي لدى الجمهور من ناحية و من أجل انجذاب أكبر عدد من الأفراد للإقامة بعيدا عن موطن إقامتهم سواءا داخل البلاد أو خارجها من ناحية أخرى.[9]

والإعلام السياحي هو أيضا من الجوانب الإيجابية المفيدة وعناصر الجذب السياحي وزوايا الإثارة بالطبيعة والتنظيمية، وفي ضمنها التاريخية والتراثية والحضارية للجمهور في الداخل والخارج وكذلك إبراز النشاطات التي تمارس والجوانب التطويرية والاستثمارات التي تحمل في الإطار السياحي وكل ما يتعلق بالطلب والعرض السياحي وعواملها ومفرداتها أمام الناس لتحفيزهم على الاتجاه نحو الحركة السياحية واستقطاب السياح إلى مراكز الإثارة والترقية السياحية.[10]

[9] حجاب محمد منير (2003). الإعلام السياسي. القاهرة : دار الفجر للنشر و التوزيع، ص63.

[10] المتاني مسعود مصطفى 1990، علم السياحة و المنتزهات، الموصل: دار الحكمة للطباعة و النشر، ص 474.

ثانيا: وظائف الإعلام السياحي

- **الإعلام أو الأخبار:**

"بمعنى تقديم الأخبار والحقائق والمعلومات إلى الجماهير وذلك بعد جمع المعلومات والأنباء ومعالجتها وتحليلها ووضعها في الإطار المناسب ثم بثها مع القيام بالشرح والتفسير والتعليق".[11]

" وفي مجال الإعلام السياحي يعني تنمية وتزويد الجمهور بالأخبار الداخلية والخارجية والأنشطة المختلفة التي تنمي معرفة المواطنين وتساعدهم على تنمية الوعي السياحي لديهم مم يجعلهم يتعرفون على قيمة ما يحيط بهم".[12]

- **التنشئة:**

إن الإعلام السياحي وعن تسليطه للضوء على واقع وأهمية المعالم الأثرية مثلا، فهو بذلك يقوم بنقل تراث الأمة وحضارتها إلى الأجيال المتعاقبة مع التأكيد على الحسن والمفيد وتطويره وحجب الضار منه والتعبير عن الثقافات السائدة في تلك الحقبة.

- **الترقيب والترويج:**

وذلك بتقديم المواد الخاصة المتنوعة التي توقع الملل وتساعد على استعادة النشاط والحيوية وتعمل على التقليل من التوتر الاجتماعية".[13]

[11] البكري فؤاد 2001، الإعلام السياحي، القاهرة، دار نهضة الشرق، ص89.

[12] حجاب محمد منير، مرجع سبق ذكره ، ص84

[13] البكري فؤاد، مرجع سبق ذكره، ص89.

- **خدمة السياسة القومية السياحية:**

وذلك بفتح صفحات الجرائد وقنوات التلفزيون وغيرها لعرض القضايا والمشكلات والسياسات السياحية ومناقشتها وتشجيع مشاركة المواطنين فضلا عن تغطية الشؤون السياحية الدولية بشكل موضوعي يساهم في تنمية الوعي السياحي للجمهور."[14]

- **التعبئة:**

"تعني القيام بحملات خاصة من أجل الأهداف المجتمعة في المجال السياحي وزيادة الوعي بأهمية السياحة ومستقبلها والربط وإيجاد الصلة بينها وبين الميادين القومية الهامة خاصة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية."[15]

ثالثا: الإعلام السياحي ودوره في تنمية السياحة الصحراوية

يتكون النشاط السياحي من أربعة عناصر أساسية: (العرض السياحي – الطلب السياحي – التسويق السياحي – السفر.) ومن خلال هذه العناصر وعن طريق التفاعل المستمر بينهما وتفاعل الأنشطة الإعلامية المختلفة تتم حركة ونمو النشاط السياحي وتحدد من ثمة في ضوء هذا التفاعل أهمية الإعلام السياحي على النحو التالي:

- **ترويج الخدمات السياحية:**

يعتبر الترويج السياحي المرأة التي تنعكس من خلالها كافة الجهود والأنشطة التسويقية لمختلف عناصر المزيج التسويقي السياحي، وبناء عليه فإن الترويج السياحي يقع عليه مسؤولية كبيرة ينقل ما

[14] حجاب محمد منير، مرجع سبق ذكره، ص86.

[15] البكري فؤاد ، مرجع سبق ذكره، ص89-90.

ترغب للجهات ذات الصلة بالموضوع السياحي بنقله بحسب الأهداف المنشورة من الاستراتيجية السياحية بشكل عام والترويجية منها بشكل خاص.[16]

وعليه فإن الإعلام يعتبر أحد أهم عناصر التسويق والذي يساهم في الترويج وتطوير السياحة، فالرسالة الإعلامية وتقنيات الاتصال تقرب المنتوج المحلي من الزبائن خصوصا الأجانب منهم وتفك العزلة على المواقع السياحية ذات الأهمية الاقتصادية والثقافية.[17]

ففي الكثير من الأحيان يفضل السواح زيارة منطقة معينة نتيجة للحملات الترويجية الناجحة التي تقوم بها وسائل الإعلام وتوصيلها لمعلومات كافية عن المنطقة والخدمات المتوفرة.

- **التوعية السياحية:**

يلعب دورا كبيرا في ترسيخ الثقافة السياحية وفي نوعية وتثقيف الجماهير داخليا على واقع السياحة في بلدهم وأهميتها وكيفية الحفاظ على معالم السياحة الموجودة وتنمية الوعي بأهمية الدور الذي تلعبه الصناعة السياحية على كل الأصعدة.

ويسعى الإعلام السياحي إلى توصيل هذه الثقافة عن طريق وسائل الإعلام العامة كالصحافة والإذاعة والتلفزيون بأسلوب ولغة تتفق مع كل مستوى ثقافي، بحيث ترسخ هذه الرسالة في تقوس الناس. إضافة إلى الاعتماد على وسائل الاتصال الأخرى التي تلعب دورا بارزا في مجال التوعية السياحية كالندوات والمحاضرات والملتقيات ...الخ.

[16] عبيدات محمد، 2000، التسويق السياحي، طبعة1، عمان، دار وائل للنشر، ص13.

[17] نجادي سارة، 2003،تصوير النشاط السياحي في منطقة الجنوب، دراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية عدد خاص دور الأثار في ترقية السياحة الثقافية، جامعة الجزائر، ص49.

- **التحفيز على الطلب السياحي:**

ومن خلال إبراز عناصر الجذب السياحي والعناصر المحفزة على التدفق السياحي والاستمتاع بالسياحة في منطقة معينة.

ويلعب الإعلام السياحي الدور البارز في هذا الجانب من خلال ما يلي:

- ✓ إبراز عناصر الجذب المميزة للمنطقة السياحية المقصودة مثال "خاصية البساطة وحسن الترحيب، المنطقة، وخاصة الكرم، ويضاف إلى ذلك إبراز التسهيلات في مجال التشريعات السياحية والمتعلقة بمعاملات الحدود والمطارات والتأشيرات".[18]
- ✓ اقتحام أسواق جديدة إعلاميا وشرح واقع السياحة لمنطقة معينة.
- ✓ عرض خطط التنمية السياحية والمشروعات الاستثمارية في المناطق السياحية من أجل تشجيع المستثمرين الأجانب على استثمار رؤوس الأموال في هذه المشاريع الشيء الذي يساعد على تطوير العلاقات الاستيعابية.
- ✓ إبراز الاستقرار السياسي الذي يميز المنطقة.
- ✓ يضاف إلى ذلك الدور الذي يلعبه الاتصال الشخصي والجماعي أيضا في التحفيز السياحي من خلال: الأسواق الحالية والمحتملة للمنتوجات السياسية والتي تعتبر من وسائل التنشيط السياحي الفعال.

- **نشر الثقافة والمعرفة السياحية:**

للإعلام دور كبير في نشر الثقافة والمعرفة السياحية لدى الجماهير من خلال ما يقدمه من معلومات حول مختلف المعالم السياحية والخدمات والبرامج المختلفة التي تؤثر في آراء واتجاهات الجماهير وتساهم في نشر ثقافات الشعوب وحضارات الأمم بين أقاليم العالم المختلفة.

[18] عبد المحسن توفيق محمد، (ب س)، التسويق و تدعيم القدرة للتصدير، مصر، دار النهضة العربية، ص65.

وكذلك يعمل الإعلام على زيادة معرفة الشعوب الأرض ببعضهما البعض وتوطيد العلاقات وتقريب المسافات الثقافية بينهم وهذه المعلومات والبرامج في العادة تقدمها وسائل الإعلام الجماهيرية كالصحف والمجلات والإذاعة والتلفزيون...، وأيضا عن طريق خدمات الانترنيت كالبريد الالكتروني وقوائم البريد، وواجهات العرض الالكترونية والمجموعات الإخبارية والمناقشات فضلا عن رسائل الاتصال الشخصي والجماعي التقليدية.

وعن طريق كل هذه الوسائل ينتقي الفرد معلوماته العامة والتي عادة ما تصله عن شكل إخباري عن حقائق والمعلومات السياحية يهتم بها السائح ولا تدفع شركات السياحة مقابل مادي عن الأخبار السياحية ذات الطابع الإعلامي والإلمام به ومعرفته.[19]

- **تحقيق الاقتناع لدى السائح:**

في هذا المجال تستخدم كافة الأنشطة الإعلامية بغرض أحداث تأثير واضح على اتجاهات وسلوكات المتلقي واستهداف إقناعه، من أجل جلب أكبر عدد ممكن من السائحين من داخل الدولة أو من خارجها على السواء إلى جانب أهداف أخرى لتنشيط الجانب السياحي مثل:

- ❖ مواجهة المنافسة السياحية.
- ❖ العمل على جلب سائحين جدد بالموازاة مع ذلك المحافظة على السائحين الفعليين وتشجيعهم على تكرار الزيارة.

[19] حجاب محمد منير، مرجع سبق ذكره، ص70.

المبحث الثاني: الزراعة كبديل اقتصادي

يتمتع جنوبنا الكبير بمؤهلات طبيعية وبشرية هائلة، تتمثل في وفرة الثروة المائية وأراضي شاسعة منها ما هو قابل للاستصلاح، و منها ما هو مساحة مستغلة زراعيا ، بحيث أنه مع توفر إرادة بشرية قوية راغبة في العمل الميدان الفلاحي، ضف إلى ذلك مرافقة الدولة، من خلال مختلف البرامج التنموية المطبقة، تم تحقيق قفزة نوعية للقطاع على مستوى المنطقة و جعلها قطبا فلاحيا هاما على المستوى الوطني، حيث تحول النشاط الفلاحي من معاشي مقتصر على زراعة النخيل إلى نشاط متنوع يساهم في الاقتصاد الوطني بمختلف المنتجات الفلاحية وتوفير يد عاملة، هذه الوضعية استقطبت المستثمرين من داخل وخارج الوطن للاستثمار في المجال الفلاحي بارتياح بمختلف الشعب.

المطلب الأول: واقع الزراعة الصحراوية

أولا: الانتاج الزراعي النباتي :

أ) البقول الجافة :

انتاج البقول في الولايات الصحراوية يقتصر حاليا على ولاية أدرار فقط و يتمثل في نوع واحد وهو العدس، أما في ولاية تمنراست فقد كان هناك إنتاج للفول الجاف والجلبانة اليابسة والعدس خلال الفترة 2005-2007 غير أنه توقف ابتداء من سنة 2008.

ب) الحبوب :

تضم الحبوب كل من الحبوب الشتوية التي تتمثل في القمح الصلب و اللين، الخرطال و الشعير، والحبوب الصيفية التي تتمثل في الذرة mais والذرة الرفيعة sorgho، حيث أن الحبوب الشتوية تنتج في كل من ولاية أدرار، الاغواط، بسكرة، بشار، تمنراست، ورقلة، الوادي وغرداية، وقد احتلت سنة 2012 ولاية بسكرة المرتبة الاولى في انتاج الحبوب الشتوية تلتها ولاية الأغواط ثم ولاية أدرار، أما الحبوب الصيفية فيقتصر إنتاجها على كل من ولاية أدرار والوادي، و من الحبوب الصيفية

التي يتم إنتاجها في ولاية أدرار نجد الذرة، و الجدول التالي يبين تطور المساحة المزروعة و الإنتاج الإجمالي من الحبوب خلال المواسم الفلاحية (2015-2020).

الجدول رقم (09) تطور المساحة المزروعة و الإنتاج الإجمالي من الحبوب خلال المواسم الفلاحية (2015-2020).

الموسم الفلاحي	المساحة المزروعة (الهكتار)	منها تحت الرش المحوري (الهكتار)	الإنتاج الإجمالي (قنطار)	المردودية الإجمالية (قنطار/هكتار)
2016-2015	10576	4360	331386	31
2017-2016	12917	7190	371149	29
2018-2017	17187	11273	532167	31
2019-2018	18864	12737	732514	39
2020-2019	21124	14712	909380	43

المصدر:مصلحة الإحصائيات الفلاحية، مديرية المصالح الفلاحية لولاية أدرار 2020.

ت) الخضر المحققة من خلال الزراعة الحقلية :

هناك إنتاج كبير للخضر يتوزع ويختلف من ولاية صحراوية لأخرى، و تأتي على رأس هذه الولايات من حيث الإنتاج ولاية الوادي تليها ولاية بسكرة ثم ولاية الأغواط، هناك منتجات تتلاءم مع البيئة الصحراوية بشكل كبير، مما جعل إنتاجها يتطور و يتحسن مثل البطاطس، الطماطم، البصل و الشمام بشكل خاص، ففي ولاية بسكرة نلاحظ تطور كبير في إنتاج الطماطم، و بالنسبة لولاية الوادي نلاحظ أن هناك تطور وكبير في إنتاج البطاطس خاصة سنة 2012، و بالتالي فان الفائض من هذه

المنتجات بعد تغطية الطلب في الولايات المذكورة سابق يمكن أن يسوق إلى باقي الأسواق الوطنية من أجل سد الحاجات الاستهلاكية المتزايدة.[20]

ث) الخضر المحققة من خلال الزراعة البلاستيكية :

تنشط الزراعة البلاستيكية بشكل كبير في الصحراء مقارنة بباقي مناطق الوطن، حيث عرفت هذه الزراعة تطورا خاصة في السنوات الأخيرة مما أدى إلى زيادة حجم الإنتاج المحقق بشكل كبير، وتقتصر المنتجات التي يتم زراعتها في البيوت البلاستيكية على الخضر و تتمثل في الطماطم، الفلفل الحار، الفلفل الحلو، الخيار، الباذنجان، الفاصوليا الخضراء، الكوسة، الشمام والبطيخ بالإضافة إلى خضر أخرى.[21]

الشكل رقم (2) يمثل تطور الإنتاج الإجمالي من الخضروات عبر ولاية أدرار (2015-2020).

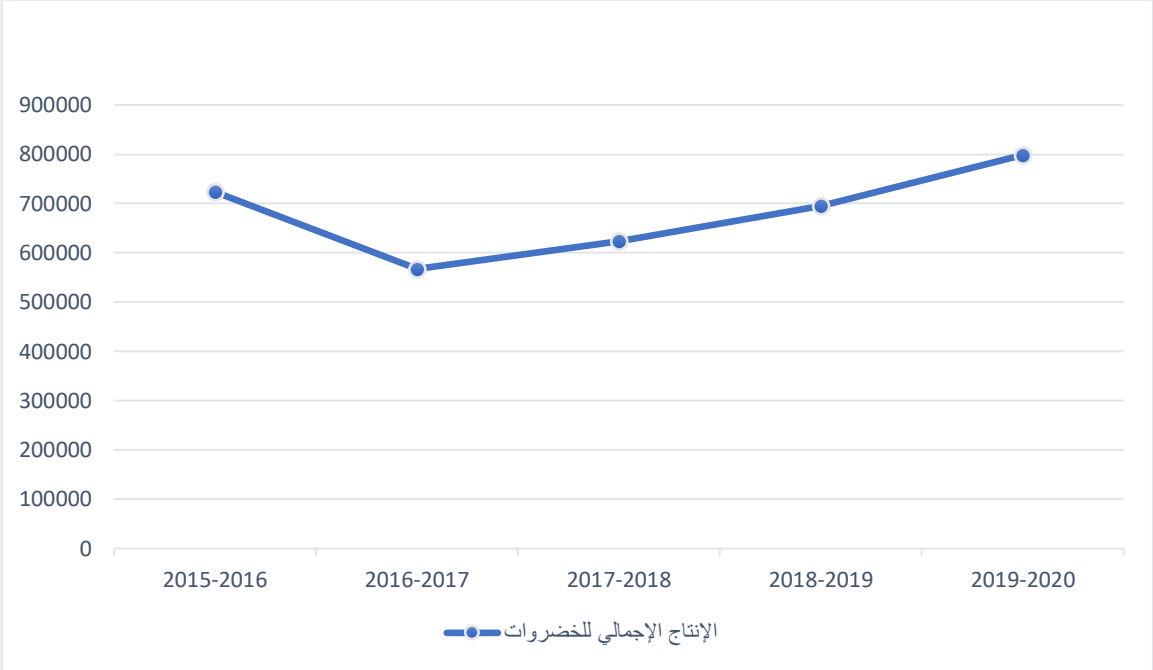

المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على مصلحة الإحصائيات الفلاحية، مديرية المصالح الفلاحية ولاية أدرار 2020.

[20] فوزية موري، عيسى بن ناصر، مرجع سبق ذكره، ص458.

[21] فوزية موري، عيسى بن ناصر، مرجع سبق ذكره، ص459.

نلاحظ من خلال الشكل رقم(2) أن الإنتاج الفلاحي من الخضروات عرف إنخفاضا خلال الموسم 2016-2017، غير أنه عرف إرتفاعا متواصلا خلال باقي المواسم الفلاحية، ويعود السبب في ذلك أساسا إلى إرتفاع المساحة المزروعة وكذا زيادة إستعمال مجموعة من التقنيات الحديثة كالسقي بالتقطير، السقي بالرش، والزراعة المحمية في البيوت البلاستيكية.

ج) الفواكه :

تتمثل الفواكه في كل من التمور، الزيتون، الحمضيات، الكروم، التين و الفواكه ذات النوى أو الحبيبات كما يلي :

✓ **الزيتون :**

تنتشر زراعة الزيتون في كل من ولاية الاغواط، بسكرة، بشار، ورقلة، الوادي وغرداية، حيث يتم إنتاج الزيتون من أجل الحفظ أو من أجل استخراج زيته، أما باقي الولايات المتمثلة في ولاية أدرار، تمنراست، اليزي وتندوف فإنها لا تعرف زراعة الزيتون لعدم وجود مساحة مخصصة لهذا المنتوج، وقد احتلت سنة 2012 ولاية بسكرة المرتبة الأولى في إنتاج الزيتون تلتها ولاية الاغواط ثم ولاية الوادي، و قد كان إنتاج الزيتون في ولاية بشار منخفض في الفترة 2006-2011 و يوجه فقط للحفظ لعدم توفر معاصر خاصة بإنتاج الزيت.[22]

✓ **الحمضيات :**

تتمثل الحمضيات في البرتقال الهندي، الليمون، المندرين، والكليمنتين و يختلف إنتاجها من ولاية صحراوية إلى أخرى، وقد احتلت ولاية غرداية المرتبة الأولى في إنتاج الحمضيات سنة 2012، تلتها ولاية تمنراست ثم ولاية اليزي، حيث أن ارتفاع الإنتاج كان نتيجة زيادة الاهتمام بهذا المنتوج من

[22] فوزية موري، عيسى بن ناصر، مرجع سبق ذكره، ص459.

خلال زيادة المساحة الزراعية المخصصة له، أما بالنسبة لكل من ولاية أدرار و تندوف فانه لا يوجد إنتاج لأي نوع من أنواع الحمضيات.

✓ **الكروم :**

تتمثل الكروم المنتجة في الصحراء الجزائرية في عنب المائدة، حيث يتم انتاجها في كل من ولاية الأغواط، بسكرة، بشار، تمنراست، ورقلة، اليزي، تندوف، الوادي وغرداية، أما في ولاية أدرار فانه لا يوجد انتاج لهذا النوع من الفواكه لعدم وجود مساحة مخصصة له، و قد احتلت ولاية الوادي المرتبة الأولى في انتاج الكروم تلتها ولاية غرداية ثم ولاية بسكرة، و الارتفاع في الإنتاج الذي حققته هذه الولايات كان نتيجة توسع مساحة الأراضي المخصصة لهذا المنتوج.

✓ **التين :**

يتمثل التين المنتج في الولايات الصحراوية في التين الموجه لاستهلاك الطازج، حيث يتم انتاجه في كل من ولاية الأغواط، بسكرة، بشار، تمنراست، ورقلة، اليزي، الوادي وغرداية، أما في ولايتي أدرار و تندوف فانه لا يتم إنتاج هذا النوع من الفواكه، وقد احتلت ولاية بسكرة المرتبة الأولى في إنتاجه تلتها ولاية غرداية ثم ولاية الاغواط، حيث عرفت العديد من الولايات السابقة زيادة كبيرة في عدد أشجار التين رافقها زيادة في حجم الإنتاج خاصة في كل من ولاية الأغواط، بسكرة، بشار وغرداية، وهو ما يدل على وجود اهتمام بتطوير هذا الإنتاج.[23]

✓ **الفواكه ذات النوى أو الحبيبات :**

تتمثل هذه الفواكه في المشمش، اللوز الطازج، اللوز الجاف، الكرز، السفرجل، الرمان، الزعرور، الخوخ، الاجاص، التفاح والبرقوق، حيث احتلت ولاية الاغواط المرتبة الأولى في إنتاج هذه الفواكه تلتها ولاية بسكرة ثم ولاية الوادي و بعدها ولاية غرداية، أما بالنسبة لكل من ولاية أدرار، تندوف و

[23] فوزية موري، عيسى بن ناصر، مرجع سبق ذكره، ص460.

ورقلة فانه لا يوجد إنتاج للفواكه ذات النوى أو الحبيبات، وتختلف الفواكه التي يتم إنتاجها من ولاية إلى أخرى وغالبا ما يرافق الزيادة في المساحة ارتفاع في حجم الإنتاج .

✓ **التمور :**

تتمثل أنواع التمور المنتجة في الجزائر في دقلة نور والتمور الناعمة، الغرس والتمور اللينة، الدقلة البيضاء والتمور الجافة، وقد عرف هذا المنتوج اهتماما كبيرا من خلال زيادة غرس أشجار النخيل في كل من ولاية أدرار، بسكرة، بشار، ورقلة، تندوف، الوادي و غرداية مما أدى إلى زيادة حجم الإنتاج، بالإضافة الى تنفيذ مخططات مكافحة الآفات والأمراض، وحملات التوعية والمرافقة الميدانية التي حظى بها المزارعين من طرف أعوان الإرشاد الفلاحي، ولجوء المزارعين لحماية عراجين التمر خاصة نوعية دقلة نور بواسطة البلاستيك، من أجل حماية المنتوج في حالة التقلبات الجوية المحتملة خاصة تساقط الأمطار المفاجئ والذي غالبا ما يكلف المزارعين خسارة كبيرة.

ثانيا: الإنتاج الحيواني

يقوم المزارعين بتربية الحيوانات اما في اسطبلات معدة بطرق تقليدية، وذلك بجلب الأعلاف الصناعية وبقايا النباتات و الحشائش الزراعية إليها، أو من خلال إتباع طريقة الرعي بحيث ترعى الماشية على ما تزخر به الصحراء من نباتاتها المحدودة، ويتميز المزارعين الصحراويين بتربية الماعز، الأغنام، الإبل التي لها ارتباط وثيق بالبيئة الصحراوية، الأبقار التي يصعب تربيتها في الإسطبلات نظرا لغلاء أعلافها وقلة المراعي وعدد محدود من الخيول.[24]

[24] الأخضر مرابط ، حساسية الصحراء المنخفضة و انعكاسات التدخل البشري – مقارنة منطقتي وادي ريغ و وادي سوف – الأسباب و النتائج، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التهيئة الفيزيائية، 5002، جامعة قسنطينة، ص141-142.

الجدول رقم (10) تطور الإنتاج الحيواني عبر ولاية أدرار (2015-2020)

الموسم الفلاحي	اللحوم الحمراء (قنطار)	اللحوم البيضاء (قنطار)	الحليب (لتر)
2016_2015	60650	11476	13084000
2017_2016	51999	22833	9843000
2018_2017	71855	21183	8523000
2019_2018	66091	16761	12298000
2020_2019	64235	15101	1062000

المصدر: مصلحة الإحصائيات الفلاحية، مديرية المصالح الفلاحية 2020.

المطلب الثاني: مقومات الزراعة الصحراوية

أولا: مقومات طبيعية

أهمها:

أ- مورد التربة:

تمثل العوامل المناخية المتراكمة عبر السنين من رياح وحرارة وأمطار قد غيرت من وجه الصحراء عما كانت عليه وأصبحت توحي أن مفهوم الصحراء يرتبط مباشرة بكثبان الرمال أو بمرتفعات الطاسيلي والهقار، لتثبت بعدها الدراسات العلمية وبعد أبحاث أن هذه الولايات تتفاوت في درجة خصوبة تربتها حسب تضاريس كل منطقة كأن تكون منطقة واقعة في عرق أو حمادة أو رق ويمكن تصنيفها إلى نوعين أساسيين:

- **التربة الحصوية(الحصى):** وتشكل حوالي 70% من إجمالي التربة الصحراوية وتتكون بنسبة 50% من الرق، أما ٢٠% الباقية فهي عبارة عن مناطق منخفضة مشكلة من العرقين الكبيرين الشرقي والغربي.
- **التربة الطينية:** تتميز بعدم التجانس في تركيبتها الجيولوجية، فهي عبارة عن مزيج وخليط بين رملية طينية، حصوية طينية، صخرية طينية وهي أقل خصوبة.

ب- مورد المياه:

تختلف طبيعة المياه في الصحراء عنها في المناطق الأخرى من الكرة الأرضية، حيث إن كانت هناك أمطار فهي شحيحة وتكاد تكون موسمية، كما تعرف الجهات من هذا الإقليم وان كانت فجائية الجريان والفيضانات على خلاف الأودية في أماكن أخرى تمتاز بالانتظام، وأهم ما يتميز به الإقليم هو: المياه السطحية والمياه الجوفية.

- **المياه السطحية:**

هي عبارة عن تلك المسطحات المائية الجارية بمقربة السطح وهي تغذى طريق مياه الأمطار والأودية الجارية كما هو الحال في "شبكة وادي ميزاب"، التي تستعمل لاحتياجات الشرب أو لسقي المساحات الصغيرة المعاشية مثلما هو حاصل في المناطق الصحراوية.

يتم استخراجها عن طريق الآبار الارتوازية "البئر" وهو أعم الأشكال للاستغلال المائي في الصحراء، أو نمط "الفوقارة" التي تنتشر بمنطقة أدرار .

- **المياه الجوفية:**

وتتواجد على ثلاثة طبقات حسب عمق كل طبقة:

✓ **طبقة الفرياتيك:** تمتاز عموما بنوع من الملوحة وتستعمل لسد حاجات الواحات من المياه خاصة واحة الزيبان، وادي ريغ، واد سوف يصل عمقها حوالي 30 م تحت الأرض.

- ✓ **طبقة الأرتيزان (Complexe Teminal):** تمتاز مياهها بالملوحة الشديدة تمتد على أعماق بعيدة تتراوح بين 80 إلى 400م تحت الأرض تستغل في مناطق الزيبان، واد ريغ، ورقلة، وادسوف.
- ✓ **طبقة الألبيان(Continental Intercalaire):** هي عبارة عن خزان كبير للمياه المتجمعة عبر عشرات السنين في جوف الصحراء وتغطي ثلثين من الصحراء الشمالية.

ت- مورد الرياح:

تتميز المنطقة الصحراوية بكونها واقعة تحت تأثير تيارات هوائية عموما وهو ما يمكن استخدامه في القطاع الفلاحي لتوليد الطاقة الحرارية من أجل السقي.

ث- مورد الشمس:

يقصد من ذلك المدة الزمنية التي يتعرض لها السطح لأشعة الشمس، حيث تتعرض المنطقة الصحراوية إلى معدلات عالية قد تصل إلى أكثر من 12 ساعة يوميا، إذ تمنح هذه الميزة أهمية خاصة من أجل استغلالها لتلبية احتياجات سكان هذه المناطق من خلال الطاقة الشمسية و استغلالها في الجانب الزراعي كطاقة نظيفة تحافظ على البيئة.

وفي هذا السياق أعلنت الوكالة الألمانية للطاقة حسب دراسة قامت بها بأن الصحراء الجزائرية هي أكبر خزان للطاقة الشمسية في العالم، حيث تدوم الإشعاعات الشمسية في الجزائر 3000 ساعة اشعاع في السنة وهو أعلى مستوى إشراق في العالم.

الجدول رقم (11) يبين امكانيات الطاقة الشمسية في الجزائر

المنطقة	الصحراء	الهضاب العليا	الساحل
متوسط مدة الإشعاع الشمسي سا/سنة	3500	3000	2650
متوسط الطاقة ك و/م²/السنة	2650	1900	1700

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، كزارة الطاقة كالمناج، أبوظبي، 29-27 أكتوبر 2014، ص16.

ج- الموارد النباتية:

التنوع المناخي للجزائر أدى إلى التعدد في الغطاء النباتي ؛منها ما هو طبيعي و منها ما يزرع من طرف الإنسان و قد اشتهرت الجزائر من القدم بطابعها الزراعي حيث تم إحصاء أزيد من 33000صنف من النباتات منها 640 صنف نادر عالميا.[25]

ثانيا: مقاومات بشرية

يعتبر العنصر البشري من أهم عناصر نجاح الاستثمار الفلاحي و لا تكمن أهميته في الكم فقط بل كذلك في الكيف لتشمل الخصائص الفنية و السمات الاقتصادية و الإجتماعية و الثقافية و المهنية.

يبلغ عدد القوة العاملة في قطاع الفلاحة في الجزائر أكثر من 2 مليون شخص أي ما يعادل نسبة حوالي 40 في المائة من العدد الإجمالي من القوة العاملة الاجمالية بالجزائر، حيث عرفت هذه الفئة من العمال تزايدا مستمرا في القطاع الفلاحي حيث انتقل العدد من 870.000 عامل في سنة من مجموع 1.7 مليون عامل سنة 1966 و في سنة 1998 وصل إلى 1.2 مليون عامل أي بنسبة 21 % من اليد العاملة ليصل إلى2.3 مليون عامل في سنة 2018 .

[25] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، احصاءات مقدمة من مديرية الإحصائيات والبرمجة المعلوماتية، سنة 2018.

ثالثا: مقومات علمية و تقنية

تعتبر القدارت العلمية و التقنية من العوامل المحفزة للإستثمار في المجال الزراعي و ذلك من خلال نتائج الأبحاث المتوصل لها في هذا المجال في مختلف المعاهد العلمية، و تملك الجزائر العديد من المؤسسات و المعاهد العلمية التي تساهم في تشجيع و تطوير القطاع الزراعي بالجزائر و من أهمها نجد:

- ✓ المعهد الوطني الجزائري للبحث الزراعي INRAA.
- ✓ 07 معاهد تكنولوجية فلاحية متوسطة التخصص.
- ✓ 05 معاهد تقنية زراعية.
- ✓ 03 معاهد وطنية (المعهد الوطني للأراضي المسقية و الصرف و المعهد الوطني للطب البيطري INMV و المعهد الوطني لحماية النباتات INPV).
- ✓ المدرسة الوطنية العليا للزراعة ENSA .
- ✓ المدرسة الوطنية العليا للري ENSH .

المطلب الثالث: معوقات الزراعة الصحراوية

رغم تكثيف الدولة لجهودها من أجل رفع الإنتاج الزراعي إلى المستوى الذي قد يسمح بتحقيق أمن غذائي، إلا أن القطاع الزراعي في الصحراء يعاني من معوقات تحول دون وصوله إلى المستوى المطلوب و من أهم هذه المعوقات نجد :

1. **المعوقات الطبيعية:** يعد المناخ، نوعية التربة الزراعية وكمية المياه المستخدمة عوامل طبيعية تؤثر على المحاصيل الزراعية من حيث الكم والنوع، وتأثيرها يكون متفاوت من محصول زراعي لآخر ومن منطقة لأخرى.[26]
2. **المعوقات البشرية :** من بين المعوقات البشرية نجد نقص العمالة الزراعية المدربة، جهل معظم المزارعين بأصول الزراعة الحديثة، سيادة علاقات العمل الزراعية القديمة، انتشار الأمية في معظم مناطق الريف وتمركزها بين المزارعين.
3. **المعوقات التكنولوجية :** تنحصر هذه الأخيرة في مستلزمات الإنتاج التي تشمل الآلات الزراعية، الأسمدة، المبيدات بشتى أنواعها، أجهزة الري والبيوت البلاستيكية، فالزراعة الصحراوية تعاني من مشكل عدم توفر البذور ذات الجودة
4. **المعوقات التنظيمية :** يشتكي المزارعين الصحراويين من تجاهل الدولة للعديد من المشاكل المهمة والتي على رأسها تسوية العقار الفلاحي الذي يعد عائقا مهما في وجه الزراعة الصحراوية، حيث أنه من غير المعقول أن يتم استغلال الأراضي دون حصول المزارع القائم عليها على عقد ملكية أو إيجار.

[26] محمد علي حزام غالب المقبلي : سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية وأثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى ، 2012، ص146-147.

خلاصة:

في الأخير يمكننا القول أن الجزائر تعرف تطورا ملحوظا في الزراعة الصحراوية، حيث سجلت زيادة كبيرة جدا في الإنتاج خلال السنوات القليلة الماضية خصوصا في ولاية الوادي التي اصبحت قطبا فلاحيا بامتياز.

نفس الأمر عرفه قطاع السياحة الصحراوية، التي عرفت قفزة نوعية خلال السنوات الأخيرة حيث اصبحت وجهة معروفة سواءا على المستوى الداخلي أو الخارجي خصوصا بعد إقرار الجزائر لجملة من التدابير هدفها التخفيف من القيود الخاصة بالتأشيرات.

لكن رغم هذا لابد من مزيد من التشجيع والدعم بهدف تعزيز دورهما في الاقتصاد وجعلها قطاعين أكثر فعالية وإنتاجية في تطوير الجنوب الجزائري و بالتالي تطوير الاقتصاد الوطني.

الخاتمة

خاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة الوقوف على مدى نجاعة السياسات التطوير المنتهجة من قبل الدولة الجزائرية في تحقيق التنمية على مستوى الجنوب الجزائري، قد تمحورت دراستنا حول مجموعة من السياسات و البرامج أهمها كان في قطاعي السياحة و الزراعة.

وبالاعتماد على ما سبق، يمكن القول بأن المجهودات المبذولة من طرف الدولة لأجل النهوض بالجنوب الجزائري ، و التوجه نحو توازن أكثر صلابة بينه و بين الشمال، تم تحقيق مجموعة من النتائج الناجحة إلا أنه ولحد الآن جميع المعطيات تبين أن ما تم تحقيقه يبقى دون المستوى المطلوب نظرا للمؤهلات و الفرص الذي تحتويها منطقة الجنوب خصوصا في قطاعات السياحة و الزراعة الصحراوية، و هذا راجع إلى مجموعة من الصعوبات و المعيقات التي تقف في طريق هذا الهدف المنشود أهمها المساحة الشاسعة و نقص البنية التحتية بالإضافة إلى المناخ الصعب.

بحيث لاشك فيه أن السياحة و الزراعة الصحراوية يعتبران موردان اقتصاديان للدولة الجزائرية ، لذلك وجب على الجزائر النهوض بهذين القطاعين باستعمال كل و الوسائل و السياسات المختلفة، وعلى الدولة كذلك أن تساهم في تنشيطهما وذلك من خلال تحقيق كل المتطلبات وذلك بتكثيف الجهود و الموارد حول السياحة و الزراعة الصحراوية وتقديم معلومات تفصيلية أكثر عن هذه المناطق وتكثيف إصداراتها وتنظيمها.

في الأخير يمكن القول بأن أهمية التطوير و التنمية المحلية تظهر في الرفع من القيمة الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة الجنوب، والتي تسمح لاحقا بالحفاظ على سكانها من جهة والحد من هجرتهم، وحتى استقطاب أفراد جدد في شكل يد عاملة أو مستثمرين من جهة أخرى، و من خلال ما سبق نستخلص مجموعة من النتائج والتوصيات نذكر منها:

خاتمة

أولا: نتائج الدراسة

- ✓ تواجد معيقات كثيرة تقف في وجه تطوير الجنوب الجزائري أهمها نقص التمويل الكافي و هذا الذي يقلل من فرص التطور والنمو الاقتصادي بالإضافة إلى الفساد والرشوة والمحسوبية، والتهرب الضريبي كمعيق بشري على التنفيذ و غياب تطبيق نظام والمواصفات والمعايير الاقليمية والدولية المتطورة، فعالية القرارات بالتركيز على ما هو موجود وعدم اخذ نظرة مستقبلية للبحث عن اسواق جديدة للاستثمار، وتأثير المناخ على المشاريع الفلاحية والسياحية كمعيق للتطور. **(و هذا ما يثبت عدم صحة الفرضية بحيث أن إشكالية تطوير الجنوب الجزائري مرتبطة بعوامل أخرى أيضا و ليس المناخ فقط.)**
- ✓ تتمتع الجزائر بمقومات طبيعية وتاريخية كبيرة تؤهلها لتكون من أهم الوجهات السياحية العالمية، وبالرغم من ذلك فإن الجزائر لا تزال في المراتب الأخيرة دوليا في مجال تنافسية السفر والسياحة.
- ✓ ضعف كبير في البنية التحتية المشجعة والمكملة للسياحة، وعلى رأسها قطاع النقل الذي يعرف مشاكل عديدة، وخدمات ضعيفة في المناطق الصحراوية.
- ✓ النقص الكبير المسجل في الهياكل الفندقية، وكل هياكل الإيواء والإطعام عموما، حيث تنتشر أغلبيتها في المدن الحضرية، ولا تلبي في أحيان كثيرة الطلب على السياحة الصحراوية.
- ✓ كان لمختلف البرامج وعمليات الاستثمار والتطوير التي تجسدت بقطاع الفلاحة بولايات الجنوب بالأخص ولاية الوادي الأثر الإيجابي الكبير بخصوص تحسين أداء القطاع من خلال تطوير المساحة الفلاحية المستغلة وزيادة الإنتاج الفلاحي والحيواني.
- ✓ كما سمحت عمليات تحسين البنية التحتية من خلال إدخال أنظمة حديثة في طرق السقي مما ساهم في الرفع من مردودية الهكتار الواحد إضافة إلى عصرنة المستثمرات الفلاحية باستعمال العتاد الحديث والمتطور.
- ✓ ضرورة التركيز على قطاعات الزراعة و السياحة الصحراوية والتي تكون منتجة غالبا، مما يسمح بالتخلي التدريجي عن الاعتماد الكلي على قطاع المحروقات .

ثانيا: اقتراحات و توصيات الدراسة

- ✓ ضرورة الحفاظ على نوع من التوازن في التنمية بين مختلف المناطق وخصوصا مناطق الجنوب.
- ✓ التخفيف من الإجراءات الإدارية المتعلقة بالتأشيرات والدخول إلى الجزائر، مع تدعيم البقاء من أجل السياحة بدلا من اعتمادها كمنطقة عبور فقط.
- ✓ التعريف بالقدرات السياحية الصحراوية من خلال وسائل الإعلام؛ وإقامة الملتقيات، والترويج للمنتج السياحي.
- ✓ الدعوة إلى الإقبال على الاستثمار في قطاع السياحة في الصحراء الجزائرية التي تضم مناطق ومعالم سياحية فريدة في العالم، بتاريخها العريق وتنوع ثقافاتها.
- ✓ دفع عملية الاستثمار في المجال الزراعي بالمناطق الصحراوية من خلال تقديم تحفيزات وامتيازات جديدة.
- ✓ صيانة وترميم "الفقارات" والعناية بها، وذلك بهدف الحفاظ عليها كإرث حضاريا بالمنطقة من جهة، ودورها الاقتصادي والإيكولوجي من جهة أخرى.
- ✓ توسيع استخدام الطاقات البديلة والمتجددة (الهوائية والشمسية) في عملية السقي وضخ المياه للمحافظة على البيئة.
- ✓ المحافظة على الزراعة الواحاتية من خلال برنامج صيانة الفقارة وإعادة الاعتبار إلى هذا النمط من السقي التقليدي.
- ✓ إنشاء مستثمرات فلاحية جديدة لإنتاج المواد الاستراتيجية كقصب السكر والزيوت النباتية، وهذا أحد الأهداف الأساسية في برنامج عمل الحكومة الجديدة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

1) نور الدين زمام، **السلطة الحاكمة والخيارات التنموية في المجتمع الجزائري**، دار الكتاب العربي، ط 1، 2002.

2) محمود أبو العنين، **الاتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الأفريقية**، مركز البحوث الأفريقية، القاهرة، 2001.

3) عبيدات محمد، **التسويق السياحي**، طبعة1، عمان، دار وائل للنشر، 2000.

4) محيي محمد مسعد، **الاطار القانوني للنشاط السياحي و الفندقي**، مصر : المكتب العرب الحديث، 2002.

5) خليف مصطفي غرايبة، **السياحة الصحراوية – تنمية الصحراء في الوطن العربي – (المجلد الأول)**، قطر، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

6) محمد علي حزام غالب المقبلي، **سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية وأثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى ، 2012.

7) عجمية محمد عبد العزيز ومحمد على الليثي، **التنمية الاقتصادية، (مفهومها، نظرياتها، سياستها)**، الدار الجامعية، مصر، 2004.

ثانيا: البحوث الجامعية

أ. أطروحات الدكتوراه:

1) عبد القادر بابا، **سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة**، رسالة دكتوراه، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.

ب. مذكرات الماجستير:

1) ولد عمري عبد الباسط، **اسهام التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1980 – 2013)**، مذكرة ماجستير تخصص إقتصاد كمي، جـامعة أمحمد بوقـرة بومـرداس، 2016/2015م.

2) تومية عمروش، **السياحة المستدامة في الجزائر (الإشكالية والمتطلبات)، دراسة حالة مدينة بومرداس**، رسالة ماجستير في التسيير الايكولوجي للمحيط الحضري، غير منشورة، كلية تسير التقنيات الحضرية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011.

3) العربي تريكي، **واقع الاستثمار السياحي (دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس)**، رسالة ماجستير في الإدارة البيئية والسياحية، جامعة الجزائر3، 2013.

4) الأخضر مرابط ، **حساسية الصحراء المنخفضة و انعكاسات التدخل البشري – مقارنة منطقتي وادي ريغ و وادي سوف – الأسباب و النتائج**، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التهيئة الفيزيائية، ،5002 جامعة قسنطينة.

ت. مذكرات الماستر:

1) بلاخيط خيرة، شويشة فريحة، **الايطار القانوني للاستثمار في الجزائر**، مذكرة ماستر تخصص قانون عقاري، جامعة زيان عاشور بالجلفة , 2014-2015.

2) اونيس يونس، **نظام النقل الجوي في الجزائر**، مذكرة ماستر تخصص نقل وامداد، جامعة الحاج لخظر، باتنة / الجزائر,2010-2011.

ثالثا: المقالات

1) سعود وسيلة، فرحات عباس، **واقع التنمية المحلية في الجنوب الجزائري**، مجلة الإبداع، المجلد 09، العدد01.

2) فروحات حدة، **الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، عدد 11 ،2012.

3) ختيم محمد العيد، **الاستثمار في السياحة الصحراوية كأداة حديثة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد 03, 2021.

4) صليع عبد الله، **الاستثمار السياحي وسيلة فعالة لتطوير السياحة في الجزائر**، مجلة البحوث والدراسات التجارية، مجلد 05، العدد 01، جامعة محمد طاهري–بشار، 2021.

5) هالة يحياوي، عمار براهمية، **ثقافة السياحة الداخلية كمحفز للتنمية المحلية**، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 01، جامعة الشهيد حمى لخضر,2021.

6) فريد بن طالبي فاتح جاري، وزهير شلال، **القطاع السياحي في الجزائر واقعه وتحدياته**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، (بلا تاريخ).

7) دراجي.ع، منية. خ، مركان. م، **اسهامات الحكومة من خلال المجالس الوطنية لدعم التنمية المحلية بولايات الجنوب والهضاب العليا مع مطلع القرن الواحد والعشرين**، مجلة أكاديميا للعلوم السياسية، المجلد 06، العدد 02, 2020.

8) ضيف أحمد، عزوز أحمد، **واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديم**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19, 2018.

9) بن رمصان انيسة، **قطاع الطاقة في الجزائر بين حتمية نصوب البترول واستخدام الطاقة البديلة**، المجلة الجزائرية للقانون المقارن، العدد 02، جامعة تلمسان، 2015.

10) مجلة نور "NOOR"، "العددين 9 و10 ،الصادرة عن مجموعة سونلغاز، مارس 2010.

11) منصوري زين، "**واقع وآفاق الاستثمار في الجزائر**"، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، 126.

12) فريدة مزياني، **دور الجماعات المحلية في مجال الاستثمار**، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 05 , 2010.

13) مغربي خيرة، **اقتصاديات الموارد المائية في الجزائر**، مجلة دفاتر بوادكس، العدد 06 ,2016.

14) نجاح قدور، **أفريقيا ومكافحة التصحر في ظل الاتحاد الأفريقي**، مجلة دراسات، طرابلس، العدد 12، 2003.

15) ولد بن زازة زهرة، بن نورين زين الدين، **مناخ الاستثمار وأهميته في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 8، العـدد2, 2019م، مستغانم/الجزائر.

16) هاجر سعدي،لامية لعلام، **دور التنمية السياحية المستدامة في ترقية السياحة الصحراوية في الجزائر**، مجلة التنمية الاقتصادية العدد،1جامعة الشهيد حمه لخضر،الوادي2016.

رابعا: الملتقيات

1) داودي الطيب، بريطل هاجر، **سياسات استغلال الطاقة المتجددة في الجزائر**، مؤتمر السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف، الجزائر،2015.

2) لقمة مليكة، كتاف شافية، **الاستراتيجية البديلة لاستغلال الثروة البترولية في إطار قواعد التنمية المستدامة**، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، والذي نظمته كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة فرحات عباس، سطيف،08/07 أفريل 2008.

خامسا: المراسيم والقوانين

1) القانون رقم 277/63، المؤرخ في 27 جويلية 1963 ,الجريدة الرسمية الصادرة في 2غشت 1963.

2) المادة 7 من المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمارات المؤرخ في 5/10/1993.

3) المرسوم التنفيذي رقم 94/319 المؤرخ في 17/10/1994 يتضمن صلاحيات وتنظيم تسيير وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها و متابعتها، ج رج عدد 67، الصادرة بتاريخ 19/10/1994.

4) المرسوم التنفيذي رقم 01-22 المؤرخ في 24/09/2001 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وتسييرها، ج ر ج ج عدد 55، الصادرة بتاريخ 26/09/2001.

5) الأمر رقم 06-2018 المؤرخ في 15/07/2006 يعدل ويتمم الأمر رقم 08-2003 المؤرخ في 20/08/2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، ج ر ج ج عدد 47، الصادرة بتاريخ 19/07/2006.

سادسا: المواقع الإلكتروني

1) جلال خشيب، مفهوم التقدم والتطور الاقتصادي, 2014/11/18، رابط الموقع الالكتروني: https://cutt.us/pvHt9

2) موقع ايجي افركا، الاقتصاد الجزائري, 2 ابريل 2023، رابط الموقع الالكتروني: https://cutt.us/IR69p

3) عمر داود (2019): ماهي مميزات المناخ الصحراوي؟ مقال بموقع مقالة، نشر في /22/ 07 2019 الرابط: https://mkaleh.com/

4) الشروق أونلاين، لهذه الأسباب لا تعلن درجات الحرارة الحقيقية في الجنوب, 26/07/2013، رابط الموقع الالكتروني: https://cutt.us/ZuGDh

5) النهار بليس، التهرب الضريبي يبلغ مستويات قياسية. آليات جديدة لمحاربتها, 2021/11/25، رابط الفيديو: https://cutt.us/4VU2Z

الملخص

الملخص:

يتناول موضوع الدراسة إشكالية تطوير الجنوب الجزائري ويسعى الباحثون إلى تحليل أسباب تأخر التطور في هذه المنطقة وتقديم حلول لتحسين الوضع الإقتصادي والإجتماعي فيها، ولإظهار الهدف من هذه الدراسة تم تقسيمها إلى مقدمة وثلاث فصول وخاتمة.

تبين الدراسة أن الجنوب الجزائري يعاني من الكثير من المشكلات التي تؤثر على تطوره مثل قلة الإستثمارات الحكومية والخاصة، وضعف البنية التحتية ، ومن أجل تحسين الوضع إقترحتت الدراسة بعض السياسات والإستراتيجيات المثلى، وتلخص الدراسة كنتيجة أن تطوير الجنوب الجزائري يتطلب جهودا مشتركة من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المحلي، وأنه يجب العمل على تحقيق التوازن بين التنمية الإقتصادية والاجتماعية والبيئية للتطور مستقبلا.

الكلمات المفتاحية:

تطوير الجنوب، التنمية الإقتصادية، السياحة الصحراوية، الزراعة الصحراوية، الإعلام السياحي، الإستثمار.

Summary:

The researchers seek to analyze the causes of the delay in development in this region and to provide solutions to improve the economic and social situation there. To show the aim of this study, it was divided into three chapters and a conclusion.

To improve the situation, the study proposes some best policies and strategies. The study summarizes the conclusion that the development of the Algerian South requires the joint efforts of the government, the private sector, and the local community, and that work must be done to achieve a balance between economic, social, and environmental development for future development.